وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث

رقم التسجيل ط1: 171735089088 الرقم التسلسلي:

ط2 : 171735097731

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص:

التجار الأجانب في الجزائر خلال العهد العثماني (1518-1830م)

إعداد الطلبة: إشراف الأستاذ:

❖ سندس بن اسعيدي الدكتور صالح لميش

❖ صبرينة بوديسة

السنة الجامعية: 1442-1443هـ/2021-2022م.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: التجار الأجانب في الجزائر خلال العهد العثماني (1518-1830).

إعداد الطلبة:

1- بن اسعيدي لسنديس رقم التسجيل: 177735089088

2- بودبسة صبرينة رقم التسجيل: 177735097731

القسم: التاريخ **الشعبة:** التخصص تاريخ الجزائر الحديث

إشراف: صالحي لمين **الرتبة:** أستاذ التعليم العالي

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2021-2022 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة والتقييم.

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة):

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم

لتحميل الوثيقة يرجى نسخ الرمز

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2022

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): صبرينة بودبيسة

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 200357993

الصادرة بتاريخ : 25-05-2016 عن دائرة : عين الملح

المسجل بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث تحت رقم التسجيل: 171735097731

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج, مذكرة ماستر, مذكرة ماجستير, اطروحة دكتوراه)

عنوانها: التجار الأجانب في الجزائر خلال العهد العثماني (1518-1830)

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه.

المسيلة في: 05 جوان 2022

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

الرقم: /2022

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): بن السعيدي سندس

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 2920/268/2841

الصادرة بتاريخ : 2020/04/30 عن دائرة : عين الملح .

المسجل بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث تحت رقم التسجيل: 171735089088

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج, مذكرة ماستر, مذكرة ماجستير, اطروحة دكتوراه)

عنوانها: التجار الأجانب في الجزائر خلال العهد العثماني (1518 - 1830) .

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 05 جوان 2022

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال الله تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم" إبراهيم الآية:7.

الشكر لله الذي وفقنا وأعاننا والحمد لله الذي يسر لنا أمورنا

سبحانه نعم المرشد والمعين.

يسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي المشرف

الأستاذ الدكتور صالح لميش

على كل ما قدمه لنا من نصح وإرشاد فهو كالنبع الذي

لا ينضب من المعرفة والمعلومة التي لم يبخل بهما علينا للحظة.

ثم الشكر موصول للأسرة الكريمة التي آزرتنا في ساعات العسر واليأس وزرعت في نفوسنا بذرة الأمل

كما يسعدنا أن نشكر الطاقم الإداري والبيداغوجي لقسم التاريخ بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة

على دعمهم وتشجيعهم طيلة مسيرة البحث الشاقة

سندس / صبرينة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى الذي كابد من أجل تعليمي ولم يبخل علي بشي إلى الذي علمني كيف أواجه الحياة بأيامها ولياليها وسهر الليالي يدعو لي بالنجاح و التوفيق ودعاء نور طريقي وفتح الأبواب في وجهي أقول له هذه ثمرة عملي وها هو اليوم الذي طالما انتظرته .إلى أبي أطال الله في عمره أحمد بن اسعيدي

إلى من كان بطنها مهدا لي وحملتني حتى كلت جهدا وسقتني من صدرها شهدا

إلى التي صارعت من أجلنا الشدائد لنعيش سعداء وتحملت أتعابي وذللت صعابي وسعت جاهدة لتدفع طموحي وترفع مقامي

إلى رمز الحنان والاحترام إلى أحلى كلمة في الوجود أمي الغالية أطال الله عمرها أمي زينية بن اسعيدي.

إلى أخوتي وأخواتي "هديل" "بشرى" "عبد الحق" "يوسف"

إلى زوجي عادل مغرابي

وزميلتي صبرينة بوديسة

إلى كل من نسيهم قلمي ولم ينساهم قلبي

وكل الشكر إلى أهلي ومعارفي

سندس بن اسعيدي

إهداء

عائلتي يا شجرة أثمرت على أرض فوقها العباد

وتنتظر قطف ثمارها و يُستلذ بنجاح غرسها

أهديكما أبي بوديسة عيسى و أمي عيشة بوديسة عملي

فما حصلت من ثمار إلا لأهبها إليكما فذاك مبتغاي وانتفاعي بها

رضاك أبي رضاك أمي غايتي حتي ولو كان الثمن غالي

فما هو بغالٍ في سبيل إرضاء ربي

ليكون اللقاء مع خير مبعوث للأمة محمد صلى الله عليه وسلم و أنبياء قبله

فعليهم سلام الله وعباده، أمام وجه الكريم ذا النور سبحانه عز وجل

أطال الله في عمرك أمي، وحفظك الله ورعاك، فلا تحزني "إن الله معنا"

جزاكما الله خير ما في الدنيا والآخرة

إليكم يامن آنستم ضحكتي، حزني، وحدتي إخوتي نزيهة فريحة محمد فاطنة مسعود مريم

أدامكم الله بجانبي إليكم أقربائي يامن يعود لهم أصلي ونسبي

يامن كانوا سندا بفضل من الله ربي

إليكم يا طلاب العلم اهدي مذكرتي للاستفادة

فالحمد لله متمم الدين والرسالة

بخير نبي، وآخر رسل الأمة محمد عليه أزكى الصلاة والسلام

صبرينة بوديسة

مقدمة

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصّلاة والسّلام على من أوتي جوامع الكلم وقالّ " أنا أفصح العرب بيد أني من قريشّ" المبعوث رحمة للعالمين .

كانت الجزائر خلال العهد العثماني ذات مكانة اقتصادية عالمية مما جعلها محل استقطاب الأجانب وبالخصوص فئة التجار، ففي القرن 18م لعبت هذه الفئة دورًا هاما في اقتصاد الجزائر العثمانية فأكدت أن لهذه الفئة مميزات خاصة بها تميزها عمن سواها في مرتبتهم الاجتماعية، سواء من حيث انتماءاتهم وأصولهم فنجدهم قناصل أو مبعوثين أو تجار عاديين جاءوا من بلدان المغرب الكبير أو من البلدان الأوروبية.

ويعد هذا الموضوع ذو أهمية قصوى تدفع أي باحث للتعلق به والرغبة في دراسته والغوص فيه كونه سلط الضوء على جانب مهم من تاريخ الجزائر الحديث ألا وهو الجانب الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق ببروز فئة التجار الأجانب سواء القادمون من الدول الأوروبية او العربية في الجزائر خلال العهد العثماني ومن الأسباب الحقيقة التي دفعت بنا لاختيار ودراسة هذا الموضوع نذكر ما يلي:

- الشغف والاهتمام الكبير بدراسة التاريخ العثماني ومنه تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني بصفة خاصة.
- الرغبة في البحث والتعرف على التجار الأجانب في الجزائر خلال الفترة الحديثة، ومعرفة أهم النشاطات التي كانوا يُزاولونها داخل البلاد.
- محاولة البحث والتنقيب في تاريخ العلاقات مع الدول الأوروبية وبلدان المغرب وكشف تأثيراتها على الأوضاع الداخلية.
- التعرف على ملامح الإنتاج الغذائي والصناعي السائد في تلك الفترة وكيف يتم نقل هاته المنتجات للدول المجاورة أو الأوروبية.

وأثناء معالجتنا لهذه الموضوع ارتأينا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- كيف كان حضور التجار الأجانب ومساهمتهم في الحياة الاقتصادية للجزائر خلال العهد العثماني؟ وفيما تمثل نشاطهم؟.

وقد تفرعت عن الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ فيما تمثل أهم التجار الأوروبيين؟
- ✓ فيما تمثل أهم تجار المغرب الكبير؟
- ✓ ما هو دور المؤسسات الأجنبية في الجزائر خلال العهد العثماني؟
- ✓ ماهي أهم التنظيمات والهياكل التجارية التي اعتمدوا عليها؟

ولدراسة هذ الموضوع تمّ الاعتماد على المنهج التاريخي الوصفي الذي يتناسب مع الموضوع وهذا لأننا ندرس محطة هامة من تاريخ الجزائر العثماني.

ومن أجل معالجة تلك الإشكالية وتحليل جزئياتها وإكمال هذه الدراسة، قمنا بجمع المادة العلمية اللازمة والتي تخدم الموضوع، والاعتماد على المصادر المكتوبة منها سواء العربية او الأجنبية نذكر أهمها:

- الزهار أحمد الشريف: مذكرات الحاج أحمد شريف الزهار.
- كربخال مارمول: إفريقيا (الجزء الثاني).
- الحسن بن محمد الوزان: وصف إفريقيا (الجزء الثاني).

أما فيما يخص المراجع التي اعتمدنا عليها نذكر منها:

- محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري.
- صالح عابد: الجزائر خلال الحكم التركي.

حيث استفدنا منهما فيما يخص التجارة الخارجية ودور المؤسسات الاجنبية في الجزائر خلال العهد العثماني.

- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي.

أما بالنسبة للدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا وأفادتنا بشكل كبير في وضع تصور حول الموضوع والإحاطة بجوانبه نذكر منها:

- محمد بن سعيدان: علاقات الجزائر مع فرنسا(1659-1756).
- عائشة غطاس: العلاقات الجزائرية الفرنسية (1619-1690).
- بليل رحمونة: العلاقات التجارية لإيالة الجزائر مع بعض موانى البحر المتوسط، مرسيليا، .....،(1700-1827).
- عليوان عبد القادر: العملة والأسعار في الجزائر خلال العهد العثماني(1519-1830).

وبعد جمع المادة العلمية من مختلف مواردها، جعلنا بحثنا في مقدمة ومدخل وفصلين وخاتمة وأرفقنا البحث بملاحق.

فالمدخل جاء عبارة عن فصل تمهيدي بعنوان الأوضاع الاقتصادية في الجزائر قبيل الوجود العثماني، حيث تطرقنا فيه للحديث عن ملامح الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة في الجزائر قبيل وإبان الوجود العثماني.

أما الفصل الأول فقد تناول: نشاط التجار الأجانب في الجزائر خلال العهد العثماني. وتطرقنا فيه إلى: التجار الأوروبيين والأمريكيين، وتجار المشرق وتونس والمغرب.

أما الفصل الثاني الموسوم بعنوان: التنظيمات والهياكل التجارية في الجزائر خلال العهد العثماني، تناولنا فيه المؤسسات والوكالات الأجنبية وأيضا وسائل وأدوات التعامل التجاري المتمثلة في النقود والمكاييل والأوزان والوسائل عبارة عن الموانئ، والطرق البرية.

وخاتمة: جاءت عبارة عن حوصلة دونا فيها أهم الاستنتاجات والخلاصات التي توصلنا إليها من خلال البحث في هذا الموضوع.

وأُرفق البحث بملاحق متنوعة تتراوح بين جداول وصور توضيحية متعلقة بالموضوع.

وككل بحث أكاديمي تصادفه في طريق الإعداد جملة من العراقيل عددنا أثناء إنجازنا هاته الملاحظات:

- ❖ عدم تمكننا من اللغات الأجنبية دون الاطلاع على المصادر الاجنبية غير المترجمة.
- ❖ موضوعنا دقيق كونه يدرس جزئية فقط من الحياة الاقتصادية.
- ❖ عدم تمكننا من الحصول على بعض الكتب التي تفيدنا في الموضوع.
- ❖ ندرة المعلومات المتعلقة بالاقتصاد والعلاقات مع الأجانب وصعوبة الحصول على بعض المؤلفات من مسؤولي المكتبات.

وفي الختام نرجوا أن نكون قد وفقنا في عملنا هذا بإعطاء صورة عامة وواضحة حول موضوع التجار الأجانب خلال العهد العثماني.

مدخل تمهيدي

الأوضاع الاقتصادية في الجزائر قبل وخلال العهد العثماني

إن الضعف السياسي الذي لحق بالمغرب الأوسط كان له الأثر المباشر على الاقتصاد الذي تدهور نتيجة لعدم الاستقرار والأمن الذي كان يعيشه المغرب الأوسط القائم عن الصراعات الداخلية القائمة بين مختلف الوحدات السياسية هناك بالإضافة إلى الغزو والإسباني.

حيث كان الاقتصاد يعتمد على الزراعة بدرجة كبيرة وتميزت هذه الأخيرة بالبساطة والبدائية وتأثرت الزراعة في العهد الزياني وهذا بسبب تعرض المزروعات للدمار والسلب والنهب من طرف مهاجمين على المدينة وهذا ما أثر سلبا على مردودية الأرض وكميات الإنتاج[1].

ولقد تميزت الجزائر في هذه الفترة بوجود أنظمة وأسس تحدد ملكيات هذه الأراضي حيث كانت تستغل الأراضي الزراعية عن طريق مجموعة من الأنظمة منها نظام الخمّاسة ونظام التويزة حيث أشار الوزان في إحدى كتبه إلى نظام تويزة وذلك كما ذكر الشيخ أحمد بن يوسف الملياني فقال: "أنه يملك الأرض المحيطة بالبطحاء وتزرع من طرف مريديه عن طريق نظام التويزة".[2]

واشتهرت بلاد المغرب الأوسط بإنتاج الحبوب خاصة القمح والشعير والذرة، حيث امتازت بالتنوع والكثرة والانتشار كما اهتموا بغرس أشجار الفواكه، وقد وصفها الوزان بقوله:" تنتج أعنابا من كل الأنواع وكرز من كل نوع إضافة إلى التين الحلو الأسود...[3]". وأيضا زراعة القطن حيث لاقى انتشارا واسعا في أغلب مناطق المغرب الأوسط لما لها من أهمية في صناعة النسيج.

---

[1]– بسام كامل عبد الرزاق سقدان: تلمسان في العهد الزياني(633–962هـ/1235–1555م)، رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 1422هـ–2002م، ص175.

[2]– الحسن الوزان: وصف إفريقيا، ترجمة: محمد حجي ومحمد الأخضر، ط، دار الغرب الإسلامي، 1983م، ج1، ص27–28.

[3]– الحسن الوزان: وصف إفريقيا، المرجع نفسه، ص 20.

وأيضا اعتمدوا على الثروة الحيوانية وتربية المواشي أهمها الأغنام والخيل والإبل والبغال خاصة في مازونة وعنابة و القل وكانوا يستفيدون في أوقات الشدّة، ومن صوفها في الصناعات النسيجية والأقمشة، حيث لم تكن الصناعة أفضل حالاً من الزراعة حيث أصبت هي الأخرى في الصميم وهذا بسبب تعرض الكثير من المدن التي كانت تحتضنها(وهران، بجاية، عنابة) إلى الغزو وهذا الأمر دفع بالكثير من المراكز التجارية تختفي وتفقد أهميتها[1].

ومن بين أهم الصناعات المنتشرة في العهد الزياني صناعة المنسوجات والزرابي حيث لاقت إقبالا كبيرًا من طرف التجار الأوروبيين وأيضا صناعة النسيج وعن مدينة هنين يقول "**مارمول**": "تصنع فيها أقمشة جميلة وأنسجة أخرى من القطن...[2]". وكذلك صناعة الجلود والأسرجة، ويؤكد هذا عبد الرحمان بن خلدون: كما انتشرت الصناعات الجلدية وما يتصل بها من دبغ وخرز...[3]، والصناعات الخشبية والسكة ومواد البناء، والبارود، ويشير "**مارمول**": أن من بين البربر الذين يقطنون مدينة كوكو منهم من يحسن صناعة البارود لتوفر جهاتهم على معادن ملح البارود ويأتيهم التجّار بالكبريت من فرنسا[4]، ومنذ القرن الرابع عشر ميلادي 14م تراجع المغرب الأوسط اقتصاديا بسبب فقدان المغرب دوره في تجارة الذهب فقد كان معبر هذا الذهب نحو أوروبا، وأيضا الغزو الإسباني وسيطرته على الطرق التجارية والموانئ أثر هذا على نشاط التجارة الخارجية التي كانت

---

[1]– هورية بكاي: العلاقات السياسية والروابط الثقافية بين المغربين الأوسط والأقصى خلال القرنين 7و 10هـ، رسالة دكتوراه في التاريخ المغرب الإسلامي الوسيط، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص39.

[2]– مارمول كربخال: إفريقيا، تر: محمد حاجي وآخرون، دار نشر المعرفة للنشر والتوزيع والمعرف الجديد، المملكة المغربية، 1989م، ج2، ص296.

[3]– عبد الرحمان بن خلدون: المقدمة ديوان المبتدأ أو الخبر في تاريخ العرب والعجم ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ط1، تح: خليل شحاتة وسهيل زكار، دار الفكر، لبنان، 2000م، ص 327.

[4]– مارمول كربخال: المصدر السابق، ج2، ص360.

تتم مع المدن الإيطالية كالبندقية وجنوة[1]، حيث كانوا يتعاطون تجارة نافذة عن طريق المقايضة.

وقد مثلت التجارة مصدرا هامًا من مصادر دخل الدولة فهذه الأخيرة عادت على تجّار المدينة بثروة هائلة من الأموال[2].

وفي سنة 1518م، دخلت الجزائر تحت لواء الدولة العثمانية حيث عرفت الحياة الاقتصادية في الجزائر تطورًا ملحوظا ومكانة لا بأس بها حيث كانت مثل نظيرها الأوربي في القرون الأولى من العهد العثماني، حيث انتقلت الجزائر العثمانية من مرحلة تدهور في الاوضاع الاقتصادية غلى مرحلة تطور وازدهار وهذا من خلال إنتاجها الزراعي والصناعي المتنوع وكذا التجارة بمختلف أنواعها(داخلية وخارجية).

ولقد تطورت الزراعة في الجزائر خلال العهد العثماني وخاصة بعد دخول الأندلسيين الفارين من المسيحين حيث وصل عدد كبير منهم إلى مدينة الجزائر حتى أصبح عددهم يفوق **25 ألف نسمة** وكانت الهجرة الأندلسية عامل ازدهار اقتصادي وعمراني ونمو بشري وهذا منذ **مطلع القرن 17م**، وقد كان الأندلسيون في مدينة الجزائر يقومون بحرف عديدة بعضهم يصنع الأسلحة والبارود ومنهم من اهتم بالتجارة والبناء والزراعة حيث أدخلوا زراعات جديدة منها زراعة الكروم[3].

كما تطورت وتنوعت الملكيات في الجزائر خلال العهد العثماني، حيث أشار المؤرخون إلى اختلاف نمط استغلال الزراعي في الجزائر من التل إلى الهضاب العليا

---

[1]– صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي(1514–1830)، د ط، دار الهومة، بوزريعة، الجزائر، 2012م، ص14.

[2]– الحسين الوزان: مصدر سابق، ج2، ص 21.

[3]– هشام بوبكري، عباس بلقاسم، دراسة سوسيو، تاريخية للصناعات السكانية الحضرية(المكونة للمجتمع الجزائري)، جوانب من الحياة الديمغرافية والاجتماعية للمجتمع أواخر الفترة العثمانية، مجلة آفاق العلوم، العدد السابع، جامعة جيجل، جامعة عنابة، مارس 2017، ص292.

إلى السهوب حيث في القسم التلي امتلكت البرجوازية في المدن ملكيات زراعية في السهول القريبة من المدن وفحوصها تخدمها بواسطة الخماسين وتبقى المناطق الجبلية للإقليم التلّي تنتج محاصيل لتلبية الحاجات الغذائية فقط، أما في الهضاب العليا فتعود الملكيات الزراعية الكبرى لإقطاعين كبار كما توجد ملكيات جماعية مشتركة واسعة المساحة مسخرة لإنتاج الحبوب وفي المناطق السهبية المطلّة على الصحراء فسكانها رُحَّل وأنصاف رُحَّل يعيشون على الإنتاج الحيواني.

بحكم طبيعة نشاطهم الزراعي المتمثل في الرعي بالسهوب وترحالهم يكون في موسمين خلال السنة.

أما سكان الواحات الصحراوية فزراعتهم ترتكز على النخيل وتربية المواشي من أغنام وماعز وجِمال[1].

لقد توجه أغلب السكان إلى تربية الحيوانات لأنها حرفة تلائم عدم الاستقرار وهروب أهل الريف من الضرائب الفادحة التي كان يفرضها الأتراك على المزارعين[2]، وتمثلت هذه الحيوانات في الأغنام والأبقار والماعز والخيول والإبل والنحل حيث وصل عدد الأغنام **سبعة** أو **ثمانية ملايين** رأس مما يدل على أن البلاد كانت تنتج كميات كبيرة من اللحوم والأصواف والجلود[3].

كان لكل منطقة صناعتها الخاصة فقد عرفت الجزائر العثمانية نفس الصناعات اليدوية الموجودة في أوروبا وكانت في أغلبيتها تسد حاجيات السكان والباقي كان يصدر إلى الخارج ومن بين أهم الصناعات الأكثر رواجا في تلك الفترة هي صناعة السفن التي

---

[1]– عائشة غطاس: الحرف والحرفيون، 14.

[2]– عبد القادر حليمي: مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، دار الفكر الإسلامي الجزائر، 2011م ص 59.

[3]– أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره(1800–1830)، دار الكتاب، الجزائر، 2011م، ص 59.

شجع عليها نشاط البحرية الجزائرية وتطور عمليات الغزو البحري وأيضا صناعة البنادق والبارود وسك المدافع ويذكر **عبد القادر حليمي** أن المسلمين الأندلسيين قد تخصصوا في صناعة الأسلحة والبارود[1]، وصناعة الحلي الذهبية كما تطورت الصناعات النسيجية على يد الأندلسيين الذين توارثوا الأساليب الفنية لصناعة الزرابي والأقمشة والشاشية والمحمل القطيفة[2].

كما تنوعت الحرف والمهن التقليدية من بينها البناؤون، البياضة، النجارون، الحدادون، الجلابون، الصوابنية، الشكامجية، الفكاهيون، العطارون، الحراريون، الصياغون.

التجارة عرفت الجزائر خلال العهد العثماني نشاطا تجاريا واسعا سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي حيث يشير **هايدو** بأن التجّار يمثلون الطبقة الخاصة من سكان الجزائر ومعظمهم كان من الأول إما من الانكشاريين أو البحارة أو الأندلسيين وكانت المبادلات التجارية المحلية بين سكان الأرياف والمدن تنظم داخل أسواق أسبوعية مثل: **سوق باب عزون**[3].

وعرفت الأرياف حركة تجارية واسعة فمنها الأفقية التي تتم في المناطق الشمالية التلية ومنها العمودية بين القبائل الجنوبية الصحراوية والقبائل التلية وقد كانت الأسواق الأسبوعية تعقد في مختلف المناطق التلية أهمها: دار السلطان، بايلك التيطري، بايلك قسنطينة، بايلك الغرب.

والتجارة الخارجية كانت تتم مع أوروبا عن طريق أوروبا بواسطة التجار الأجانب، وعدد قليل من الجزائريين ومع إفريقيا عن طريق القوافل بواسطة الأهالي وبعض جماعات اليهود عن طريق البرية، حيث اشتهرت الجزائر بإمكانيات اقتصادية ومتنوعة كانت أوروبا

[1]– عبدالقادر حليمي، مرجع سابق، ص 299.

[2]– ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ، ص 68.

[3]– عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، ج1، دار المعرفة الجزائر، 2006م، ص 249

دوما في حاجته إليها وتتمثل صادرات الجزائر للأجانب في الصوف والجلود والشموع والعسل والحبوب والزيوت وبعض من أنواع الخضر والفواكه[1].

أما عن واردات الجزائر فتمثلت في الحبال والحديد والأخشاب والمعدات الحربية من قذائف وبارود وفولاذ ومدافع وأسلحة وتوابل وغيرها كذا العطور والأمشاط والورق والأرز والسكر[2].

حيث أشار "**مارمول**" أن تجار تلمسان أناس طيبون وأوفياء في تجارتهم مهذبون مع الأجانب ولهم تجارتهم في غينيا حيث يحملون بضائعهم كل سنة ويأتون منها بالتبر والمسك .....السود وأشياء أخرى، من البلد ويتاجرون بالتبادل محققين كثيرا من الربح...[3]، كما أشار إلى تجار "**تنس**" التي كانت لهم تجارة واسعة مع الأجانب الذين يجلبون من هذه الناحية القمح والشعير وغيرها من السلع التي تحمل إلى الجزائر وغيرها من الآفاق[4].

[1]– يحي بوعزيز: مع تاريخ الجزائري في الملتقيات الوطنية والدولية، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م، ص66.

[2]– عبد القادر حليمي: مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، ص 305.

[3]– مارمول كربخال: إفريقيا، تر: محمد حاجي وآخرون، ج2، ص 300.

[4]– مارمول كربخال: المرجع نفسه، ص 354.

الفصل الأول

نشاط التجار الأجانب في الجزائر خلال العهد العثماني

المبحث الأول: التجار الأوروبيين والأمريكيين

المبحث الثاني: التجار العرب

أولا: التجار الأوروبيين والأمريكيين

1-التجار الأوروبيين:

تعد التجارة أحد أوجه النشاط البشري الذي يقوم على التبادل، وتنحصر منافعها بالنسبة للأمم والأفراد في كونها توفر لهم مالا يستطيعون إنتاجه أو ما ينتجونه بقلة، لقد كانت معظم المبادلات التجارية الجزائرية تتم مع الدول الأوروبية، ويقتصر معنى التجارة اللغوي على تقليب المال لغرض الربح، ويعرفها ابن خلدون بقوله:" هي محاولة الكسب بتنمية المال، بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء أياما كانت السلعة..."[1]، أما المدلول الاقتصادي لهذه الكلمة فهو ينصب على عملية الوساطة والتوسط بين منتج ومستهلك.

أما عند القانونيين فإن التجارة الخارجية تعتمد على المعاملات التجارية التي يكون أحد أطرافها أجنبيا سواء كانت دولة أو مؤسسة والتي تحكم بقواعد قانونية تتضمنها الاتفاقيات الدولية والقوانين الداخلية الجزائرية[2].

1-1-**تجار فرنسا:** فرنسا كانت من أوائل الدول الأوروبية التي تربطها علاقات تجارية مع الجزائر، وتركزت العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا مع الساحل الجنوبي لما يعرف بالبروقانس لعب فيها سكان مرسيليا والتي أهلها موقعها مكانة نافذة على المشرق دورا أساسيا، ويمكن تمييز نوعين من التجار: التجار الخواص أو الأحرار الذين لا تربطهم اتفاقيات بالحكومة الجزائرية على عكس الشركات التجارية التي تمثل النوع الثاني. تختلف علاقة التجار بالموانئ الجزائرية عن البعض الآخر، صنف لا تربطه بها سوى بعض العمليات التجارية من بيع وشراء كلما سنحت الظروف بذلك بينما فضل صنف

---

[1]- عبد الرحمان بن خلدون: المقدمة، ديوان المبتدأ أو الخبر في تاريخ العرب والعجم ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ط1، تح: خليل شحاتة وسهيل زكار، دار الفكر، لبنان، 2000م، ص 475.

[2]- عبد الكريم بوصفصاف: التجارة الخارجية الجزائرية في العهد العثماني والفرنسي، منشورات اتحاد المؤرخين العرب، ع8، القاهرة، 2001م، ص566.

آخر تعاطي التجارة بالموانئ الجزائرية والاستقرار بها، وهم الذين يمكن أن نطلق عليهم تسمية **التجار المقيمون(Les n'egociamts Rèsidents)**[1].

يعود توافد الصنف الأول على مدينة الجزائر، التي تعتبر المدينة التي توافد عليها التجار الخواص إذ كانت موانئ الشرق الجزائري من احتكار الشركات الفرنسية، أما ميناء وهران فكانت تحت الاحتلال الإسباني[2].

إلى القرن السادس عشر(16م) إذ ذكر "**كريون (GRILLON)**" أنه توافد على مدينة الجزائر أربعة وخمسون تاجرًا، جلّهم من مدينة مرسيليا، في الفترة الممتدة من أبريل 1578 إلى 1582م وهي الفترة التي أعقبت بقليل إنشاء القنصلية الفرنسية بمدينة الجزائر. ويشيد كريون بأهمية هذه الفترة، إنها العصر الذهبي للتجار الفرنسيين رغم أن المدينة لم تكن تُعنى كثيرا بالتجارة.

أما التجار المقيمون بمدينة الجزائر، فلم يكن عددهم معتبرا مثل الصنف الأول[3]. فإن فرنسا كانت من الدول الأوروبية التي تمتعت بامتيازات واسعة في الجزائر، فالجزء الكبير من التجارة الخارجية كان تحت سيطرة التجار الفرنسيين، الذين وجدوا كل التسهيلات لدى حكام الجزائر، وبناء على معاهدة 942هـ/1535م، وفي هذا الإطار أسس تاجران من مرسيليا في عام 969هـ/1561م مؤسسة تجارية، ومركز لصيد المرجان في القالة وهم **توماس لنش "Thomas Linche"** و **كارلين ديديي "Carlin Didier"**، التي عرفت فيما بعد **بحصن فرنسا "Pastionde France"**[4].

---

[1]– عائشة غطاس: العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619–1694)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، (1984–1985)م، ص 149.

[2]– عائشة غطاس: المرجع نفسه، 149.

[3]– عائشة غطاس: المرجع نفسه، ص 150.

[4]– أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره(1800–1830)، الجزائر، 2011م، ص149.

وعرف النشاط التجاري الفرنسي في فترة لاحقة تطورا كبيرا، "إلا أنه كان يتعرض للانقطاع من حين لآخر، بسبب الاضطرابات التي كانت تقع بين فرنسا والجزائر"[1]. وبسبب تدخل بعض الأطراف الأوروبية الأخرى، لعرقلة نشاط المؤسسة الفرنسية في الجزائر.

فمن شروط الإقامة في بلد ما أن يُناهز الشخص الخامسة والعشرين من العمر، ولا يستطيع التجار الالتحاق بالاسكالات Les échelles ما لم تضع لهم الغرفة التجارية بمرسيليا رخصة خاصة، وهي بمثابة شهادة إقامة.

ومن العوامل التي عملت على الحد من عدد التجار، حرمانهم من الحياة العائلية نظرا للعزوبية التي فرضت عليهم[2].

ولم تكن اللغة عائقا كبيرا في سبيل التجار الفرنسيين، فاستعمال اللهجة الفرنكية La lingua France وهي الخليط من اللغات الإسبانية والإيطالية كوسيلة للتخاطب والتفاهم[3].

فبالنسبة للفرنسيين، ضمت معاهدة 1666م حقوقا وامتيازات عديدة لمختلف عناصر الجالية الفرنسية بما فيها التجار إذ أقرّ البند السابع حرية ممارسة الديانة المسيحية للقنصل و مختلف رعاياه وأعطى البند الثاني عشر مكانة خاصة للتجار الفرنسيين إذ يحظى مختلف التجار الفرنسيون الذين يتاجرون بموانئ مملكة الجزائر بمعاملة خاصة فيما يتعلق بالرسوم الجمركية على غيرهم من الأمم الأخرى[4].

---

[1] –les archires du consulat gèmèral de France à Alger ,Imp, marims olire, Marseille, 1863, p02.:A.DEROULX

[2]– عائشة غطاس: العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619–1694)، ص 150.

[3]– المرجع نفسه، ص 151.

[4]– المرجع نفسه ، ص152.

من حيث المسكن، فتتجمع بيوتهم عادة حول بيت القنصل، ويقطن مختلف التجار نفس الحي، أما في بقية المدن حيث تواجد الفرنسيون كالقالة وعنابة وغيرها تجمعت بيوتهم في عمارة واحدة تعرف بالفندق[1].

وبالرغم من العراقيل التي واجهتها المؤسسة الفرنسية في الجزائر، فإنها حققت نتائج طيبة في المجال التجاري في القرن 11هـ/17م، فكانت تصدر المرجان، والحبوب والصوف، الجلود، والشمع، الزيت، والحيوانات، وتستورد الجوخ والأقمشة والمواد الغذائية، والمصنوعات الأوروبية، وقد حققت فرنسا أرباحاً طائلة من هذا النشاط، نظرا للأسعار المنخفضة التي كانت تدفعها مقابل حصولها على الإنتاج المحلي، في حين كان الأهالي يدفعون أثمانا باهظة لاقتناء المصنوعات الفرنسية[2].

وفي الأخير نستطيع أن نقول ان فرنسا تمكنت من السيطرة على التجارة للإيالة الجزائرية بصفة عامة ومنطقة الشرق الجزائري بصفة خاصة وذلك لأن معظم مؤسساتها كانت متواجدة في الشرق، وقد ظل هذا الوضع حتى الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830 م[3].

2-1- تجار إنكلترا: تمكن الإنجليز من إثبات وجودهم الرسمي في الأيالة بداية من سنة 1583م، إلا أن تجارتها للجزائر لم تكن بالأهمية التي كانت لفرنسا، فهدف الإنجليز من وراء التمثيل الدبلوماسي الأمان لسفنهم التي كانت تبحر في حوض البحر الأبيض المتوسط وأغلبها تابعة لشركة الليفانت[4]، التي كانت تجار في سفن تجارية مسلحة تسليحا

---

[1]- المرجع السابق، ص 152.

[2] -Petitz Histoire de l'Algérie, Ajourdan Alger 1889, 2t, t1, p284.:E.CAT

[3]- حمزة قرين: التجارة الخارجية للجزائر خلال العهد العثماني فرنسا وإمارة ليفورنة الإيطالية أنموذجا 1519-1830م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، جامعة المسيلة، 2018-2019م، ص 50.

[4]- الليفانت: هو اسم الشام بالإنجليزية: Levant ، التي تعني "حيث ترتفع الشمس" أو "الأرض التي ترتفع عن البحر"، وهو المعنى المنسوب إلى منطقة الشرق الواقع على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، وتعود التسمية إلى أصل

جيدا وفي مراكب صغيرة تقوم بنقل البضائع الإنجليزية، وبضائع الاجانب المسافرين من ميناء لآخر. ولأن هذه السفن والمراكب كانت جيدة فقد كان بحارة الجزائر يطمحون دائما لامتلاكها، وكانت الجالية التجارية الانكليزية هي نفسها الجالية الدبلوماسية حيث زاوجت بين التجارة والتمثيل الدبلوماسي، لان القنصل كان هو نفسه تاجرا، والتجار الإنكليز هم الأوائل الذين تمكنوا من تخفيض الرسوم الجمركية خاصة حقوق الدخول والخروج من المدينة والميناء وتم تخفيضها أن وصلت إلى خمسة في المائة(5%).

يتوضح لنا أنه غاية النصف الأول من القرن الثامن عشر ميلادي كان التجار الإنجليز أحرار ولا يملكون مؤسسات[1] لم تكن منتظمة نظرا لأوضاع المملكة البريطانية وأوضاع الأيالة.

وكان القناصل الإنجليز مختلفين عن غيرهم لأنهم في الغالب تجار مقيمون في الجزائر ولهم مصالح فيها هذا التحول في التسيير كان منذ القرن السابع عشر الميلادي بعد إتهام عدد من التجار لقناصلهم بأنهم كانوا السبب في الحربين إنجلترا والجزائر، ونتيجة لهذا الإجراء المتغير فإن الداي حاول أحيانا أن يختار خلفاء القنصل الإنجليزي إن مات أثناء أداء خدمته، وكانت المملكة الإنكليزية في الواقع قد قبلت اختياره في عدة مناسبات[2]وكان من نتائج تلك التصرفات أن القنصل الانجليزي غالبا ما كان في حالة سوء تفاهم مع التجار الذين لم يترددوا في التدخل في الأعمال القنصلية مع حاكم البلاد، وتواجد الانجليز لم يكن بمدينة الجزائر وحدها بل امتد إلى الغرب الجزائري فكان بوهران تاجر

إيطالي حيث أطلق الإيطاليون في العصور الوسطى تسمة Levent على سورية، وتعني بالإيطالية مكتن شرق الشمس، ينظر: عبدالرؤوف جبر القطشي: دراسة بداية الاحتلال الاستكشافي في بلاد الشام، شبكة فلسطين للحوار: 2011/10/20م، الموقع: ATTP://WWW.paldf.net .

[1]– وليم سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تع، وتق، عبدالقادر زبادية، دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980م/ص120.

[2]–جون ب وولف: الجزائر وأروبا. 1500–1830، تر و تع. أبو القاسم سعد الله، د ط، المؤسسة الوطنية لكتاب، 1986م، ص422.

صاحب معامل حرفية يبعث سنويا بين سبعة أو ثمانية آلاف من رئيس النعام والتمر والحبوب إلى إنجلترا ويستورد بعض العقاقير وآلات حديدية وأسلحة[1].

3-1- تجار إسبانيا: -تمركز نشاط الإسبان في الغرب الجزائري بوهران فكانوا يستوردون الرصاص والكبريت وبعض المعادن الثمينة وكان بعض التجار يتواجدون بمدينة الجزائر خلال المرحلة الأخيرة من دحر الإسبان نهائيا عن وهران ومن أولئك التجار بارطولومي إسكوديرو (1780-1789) الذي اقترض مالا من خزينة الإيالة وبعدما فر إلى إسبانيا فهذه القضية أثرت على تجارة الإسبان بالغرب الجزائري وشغلت حيزا كبيرا في المراسلات الجزائرية الإسبانية[2] أواخر العهد العثماني. وموانئ الجزائر كانت مستهدفة ومبرمجة من طرف قنصل إسبانيا في الجزائر دولاص هيراس ونائبه دولاريا، وهذه الفكرة كانت مقترحة حتى من بعض الأرباب الخواص في مدينة **ماهون** بجزر البليار الإسبانية ولتحقيق هذه الغاية كان لابد من تأسيس شركات تجارية إسبانية بميناء الجزائر مماثلة للشركات الفرنسية وهذا ما حدث فعلا بظهور الشركة التجارية الإسبانية ماك دونال وكاستليني في أكتوبر 1787[3].

أما في الشرق الجزائري فلم يكن هناك تبادل تجاري، بما في الكلمة من معنى بينهما وبين الأيالة، وإنما كانت العلاقات ذات اتجاه واحد، ترمي إلى تصدير الحبوب والمواشي إلى كل من القاعدتين الإسبانيتين التي ربطت فيها الحاميات الانكليزية على وجه

---

[1]-وليام سبنسر: المرجع نفسه ص120.

[2]-يحي بوعزيز، المراسلات الجزائرية الإسبانية 1780-1798، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993،ص15.

[3] -JEAN, CAZENAVE <<les presides espagnols d'afrique leur organisatio au 18 siecle>> in R.A n° L X I I I 1922, p257.

الخصوص[1]. وإبتداء من سنة 1970 إلى 1830 أخذ التوسع الاسباني في شمال إفريقيا شكلا جديدا ومرحلة فريدة في تاريخ العلاقات ما بين اسبانيا والجزائر، وبالفعل فقد تأسست شركة Goyeneche Rigal et vrrutia وكانت مهمتها تزويد الجيش الإسباني في المدن، فالنسيا مرسية، مالقة، الجزيرة، مليلة بالمواد الغذائية، وقد استطاعت سنة 1970م شراء حمولة 20000 كيلة قمح و2000 كيلة شعير من بايلك الغرب، وفي السنة الموالية 60000 كيلة قمح و40000 كيلة شعير.

أما بالنسبة للغرب الجزائري فقد تم إنشاء الشركة الإسبانية المسماة compagnie d'oran campana في سنة 1972م نظرا لدرايتها ببنية سوق القمح الجزائرية، وخبرتها في مجال التجارة مع دول شمال إفريقيا لأنها كانت قطب تجاري في مدينة الدار البيضاء بالمغرب منذ 1782[2].

ولقد استمر النجاح لهذه الشركات إلى غاية 1796 بتصديرها من الجزائر نحو إسبانيا عدد كبير من المحاصيل الزراعية الغذائية كالحبوب والمواشي والزيوت والتمور إضافة إلى القطن والجلود وشمع العسل وبمجيء الوزير الأول الاسباني Manuel Godoy على رأس الحكومة الإسبانية، وضع نقطة النهاية لعشر سنوات من العلاقات السياسية والتجارية بين الجزائر وإسبانيا ليعاد بعثها من جديد بين سنوات 1800-1830م تحت حكم الملك "فرناندو السابع" مع تسجيل غياب للوكلاء الاسبان في الأسواق الجزائرية وهذا

[1]-خديجة حالة: الجاليات الاوروبية في الجزائر إبان العهد العثماني في 1700-1830م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور، جامعة أدرار، 2012-2013م. ص73.

[2] -LOUIS CARADEL AGUILA, les sepagnols en afrique du mord relations politiques et commerciales avec l'agerie 1786-1830 thes de doctorat 3eme cycle datylograhieee, etude iberiques, bordeaux 3. P61.

ما سيسمح لليهود الاخوة بكري ونفتالي بوشناق بانتهاز الفرصة والاستحواذ على النشاطات التجارية والعمليات المالية بين البلدين[1] .

4-1- تجارة مالطا: كانت مالطة جزيرة جرداء لا تنتج ما يكفي من سكانها الذين أخذ عددهم يتضاعف بكيفية مدهشة منذ أن حل بها حواريو القديس يوحنا، ولذلك كان فرسانها يتعاطون القرصنة ضد السواحل والمراكب الإسلامية لتوفير أسباب العيش، وقد كانت صقلية تشتري منهم ..: فتقدم لهم، في سنوات الخصب كمية هامة من القمح خاصة وعندما يحل الجفاف بهذا البلد الأخير، ولا تمر بشواطئهم سفن مشحونة بالحبوب ، يكون الفرسان مجبرين على شراء ما يحتاجون إليه، ولذلك كانوا دائما على اتصال بالشركة الملكية الإفريقية الفرنسية، والوكالة من بعدها تبيعان لهم ما يريدون بأسعار رمزية، وقد ظلت مالطة معادية للإسلام تعيش بهذه الكيفية إلى سنة 1798م[2].

وابتداء من سنة 1800م، تولت بريطانيا مسؤولية تموين الجزيرة، فقد ضاعفت عدد الحمولات التي تصلها من الإيالات الثلاث وخاصة من موانئ الشرق الجزائري التي كانت ثروتها بالحبوب والابقار، فقد استوردت في ظرف سنتين فقط (1804-1806) من الجزائر حوالي سبعمائة بقرة، وهو رقم ضخم مقارنة بعدد سكان الجزيرة الذي لم يكن يتجاوز 120000 نسمة سنة 1819.

غير أن هذا النشاط توقف نهائيا سنة 1824م عندما قامت إنكلترا بحملتها الثانية على الجزائر، وسيبقي متوقفا إلى أن يقع الاحتلال سنة 1830[3].

---

[1] -LOUIS CARADEL AGUILA, op.cit. p288.

[2]- محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، سلسلة الدراسات الكبرى، الوكالة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1972، ص 134-135-136.

[3]- محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المرجع نفسه، ص 138.

5-1- تجار ماهون: إن ماهون مدينة صغيرة جدا، ولا تستهلك من الحبوب، كانت تأوي حامية انكليزية، ومركزا استراتيجيا هاما يشرف على قنال مايو ركة، ويدعم قاعدة البريطانيين في جبل طارق، ويساعد إلى جانب مالطة على بسط نفوذهم على حوش البحر الأبيض المتوسط.

ولقد كانت ماهون تستورد بكل سهولة، ما تحتاج إليه من الغرب لجزائري، وذلك لأنها أقرب إلى تلك المنطقة منها إلى شرق الإيالة، لان وهران كانت اسبانية تقدم أبناء شبه جزيرة إيبريا على غيرهم من التجار، وعندما استعادت الجزائر عاصمتها الغربية، فقد الماهنيزن، ذلك الامتياز الذي كانوا يحظون به، وصاروا يبحثون عن الأسواق المناسبة لشراء مؤونتهم السنوية فكثيرا ما كانت الأسعار تقودهم الى موانئ قسنطينة[1].

6-1- تجار ليفورنة: لم تكن هناك علاقات تجارية حقيقية بين إيالة الجزائر والإمارات الإيطالية، وخاصة في بداية تأسيس الإيالة، لكن الأمور تغيرت مع ظهور عائلات يهودية من أصول إيطالية ليفورنية فتحسنت عجلة التبادل التجاري بين الجزائر والدويلات الإيطالية خاصة ليفورنة.

- ومن أهم الموانئ التي ارتبطت بالتجارة مع المدن الإيطالية ميناء وهران الذي كان مهبطا لتجارة جنوة، وبها تسمى دار تسمى دار الجنويين يقيمون بها[2] .

كانت بعض الموانئ محل منافسة بين البحريات الإيطالية، كل تحاول تثبيت مركزها على غرار بجاية التي تنافس عليها التجار البيزيون والجنويون من أجل التحكم في تجارتها

[1]- محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المرجع السابق، ص138.

[2]-الحسن الوازن، المصدر السابق.

الخارجية[1] . وقد نشطت الحركة التجارية بين مملكة تلمسان والجمهوريات الإيطالية لأن الإيطاليين كانوا أنشط من غيرهم في هذا المجال.

لقد كانت معظم الإمارات الإيطالية على عداء مع الجزائر العثمانية، وهذا بسب عدائهم للإسلام أو تحالفهم مع الإسبان ضد الجزائر[2].

وقوف البنادقة إلى جانب الأسطول الاسباني في محاولة لصد السفن العثمانية مما دفع خير الدين إلى الهجوم على كورفو **corfou** على بحر ادرياتيك حيث أسر16ألف مسيحي[3].

في نهاية الربع الأول من القرن الثامن عشر، سافر من مدينة ليفورنة الإيطالية عدد من الأسر اليهودية التي لم تعد تتحمل في جنوب إيطاليا وجاءت إلى الجزائر تبحث عن العيش وتريد الاستقرار، ومن بينها أسرة بو جناح التي وصلت إلى ميناء عاصمة الإيالة سنة 1723م، كان من أسرة فقيرة معدمة لا تملك قوت اليوم، أشتغل عند بعض التجار اليهود بسد الرمق[4]. وبعد أن استقرت في البلاد توسعت تجارتها تدريجيا وكونت ثروة والمعروف عنها أنها ارتبطت بشخصيات حاكمة أمثال الباي مصطفى الوزناجي باي التيطري وأصبح بوشناق فيما بعد يلقب بـ "ملك الجزائر" أما عن أسرة بكري فقد كانت أول إقامة دائمة ومتواصلة لها في حدود سنة 1774م وهي أيضا من مدينة ليفورنة الإيطالية، وهي مكونة من الأب "ابن زهوط بكري" او "ابن زقوطة" وهو الاسم الشائع في بداية الأمر جاء الأب غلى مدينة الجزائر سنة 1770م بمفرده ليبيع بها خردوات في دكان صغير

---

[1]–حساني مختار، المرجع السابق، ج2، ص201.

[2]–محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية، المرجع السابق ص 133.

[3]–نجيب دكاني: الاحتلال الإسباني للسواحل الجزائرية وردود الفعل الجزائرية خلال القرن العاشر هجري 10هـ–اللسادس عشر ميلاد 16م– رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة الجزائر 2001–2002م، ص 90.

[4]–محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 257.

بنواحي باب عزون بالجزائر[1]، ليلتحق به أفراد أسرته فيما بعد، وفي فترة وجيزة استطاع أن يكون ثروة كبيرة، وأصبح بذلك منافسا قويا لبقية يهود المدينة[2] وهكذا اظهرت عائلتي بكري وبوشناق في الجزائر. لقد بدأت الجزائر تقيم علاقات تجارية مع ليفورنة، عندما أصدرت الثورة الفرنسية تدابيرها الاقتصادية التي تلغي جميع أنواع الاحتكار[3]. بما في ذلك صيد المرجان عندئذ، أصيبت شركة المليكة الإفريقية [4] . بعجز مالي وأصبحت غير قادرة على مراقبة السوق في موانئ قسنطينة.

– أما المواد المتبادلة بين ليفرنة وشرق الإيالة، فكانت بالنسبة للواردات قليلة محصورة في الأجواخ، والشراشف والأقمشة الحريرية، والقهوة المجلوبة من أمريكا، والسكر والتوابل، والخردوات والحلي، الرخام والقرنفل الذي كانت النساء تصنعت منه العقود، والأشرطة التي تربط بها الشيشان وتنع منها الألبسة الأخرى وغيرها...

– وبالنسبة للصادرات، فإن موانئ قسنطينة كانت ترسل إلى ليفونة كميات كبيرة من القمح الصلب الذي لا ينتج مثله في ايطاليا، والذي يصلح لصناعة المعكرونة والبسكويت الجيد الذي لا تؤثر فيه رطوبة البحر، كما أنها كانت تبعت إليها ريش النعام من نواحي ورقلة وبعض المنتوجات المحلية ولكن بمقدار ضئيل جدا. وكان البحار الإيطاليون و الكور سيكون خاصة يحملون غليها ما يستخرجونه من مرجان من سواحل شرقي الايالة، والاسعار اليها لم تكن معرضة لأخطار الحصار الانكليزي على فرنسا ولا لهجومات المهاجرين الفرنسيين قبل العودة[5].

---

[1]–شارل أندري جوليان: تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار (1827–2871)، مع شركة دار الأمة للنشر والتوزيع الجزائر: ج2، 2008م، ص27.

[2]–فوزي سعد الله: يهود الجزائر مجالس الغناء والطرب، دار قرطبة، الجزائر، 2010،ص193–194.

[3]–محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية، مرجع السابق، ص 141.

[4]– محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص 142.

[5]– محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص 142–143.

وعلى الرغم من أن ليفورنة كانت تأتي في المرتبة الثانية بعد مرسيليا، من حيث أهمية علاقاتها التجارية مع موانئ الإيالة، فإن رأس المال المستعمل للقيام بعمليات التصدير والتوريد لم يكن يتجاوز مليونين الجنيهات ...

وتذكر بعض المصادر أن عدد السفن وصلت من الجزائر إلى ليفورنة قد بلغ 214.

–في الفترة ما بين 1794 و1825 أي بمعدل حوالي سبع سفن عن كل سنة فقط. وعلى آية حال فمن الأكيد أن العلاقات التجارية بين الجزائر وليفورنة كانت قائمة في الفترة الحديثة وكانت تتطور بالتدريج، غير أننا لا نستطيع تقييمها بدقة لعدم وجود الإحصائيات اللازمة لذلك، ولكن هذه العلاقات كغيرها، قد توقفت نهائيا عندما ضربت فرنسا حصرها على الجزائر سنة 1827م[1].

7–1– تجار الإمارات الشمالية: كما كان للسويد والدانمارك وهولندا رعايا تجار بالجزائر لكن عددهم كان قليل جدا، إذا نجد أغلبهم زواج بين المهمة الدبلوماسية القنصلية وامتهان التجارة، فنجد لوجي جورج الذي كان يقود سفننا تجارية ترفع العلم السويدي، وأصبح قنصلا سويديا وتاجرا ووكيلا تجاريا عاما للداي خارج الإيالة، وكان مصاهرا للقنصل الدنماركي (والد زوجته) فاتحدا مع تجاريا للتنسيق مع تجار البلدان الشمالية وبذلك استطاع أن يشتري عددا من السفن المحتجزة بصفته تاجرا ووكيل تجاري عام للداي، وكان هذا الأخير يعتمد عليه في إدارة الكثير من أعماله التجارية للإيالة[2].

2– الوسطاء التجار بين الأوروبيين والمحليين:

يتواصل البائع والمشتري في الجزائر عن طريق الوسطاء، لأن المشتري الأجنبي لا يتقن اللغة المحلية والبائع لا يثق في هذا الاجنبي، لذلك يتم اختيار أشخاص ذو ثقة يتولون هذه المهمة أغلبهم من اليهود والتجار الأحرار الأجانب القدماء بالإيالة وبعض المسيحيين

[1]– محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المرجع السابق، ص 145

[2]–جون ب وولف، المرجع السابق، ص 241.

الصغار، وفي أواخر الفترة قيد الدراسة كان كبار المسؤولين يقومون بدور الوسيط لكسب المال لأجل جيوبهم الخاصة، والحقيقة أن أكثر من تولى هذه المهمة عم اليهود لأن نجاح التعاملات التجارية يتوقف إلى حد كبير على العلاقات الشخصية للتجار، لان عدم استقرار وعدم ثبات الشبكات التجارية بات يتطلب ثقة كاملة في كل عناصرها للمقيمين الأجانب وأن استلام جيش الأغوات للسلطة سيجلب لهم الأمن وأن القرصنة ستلقى ضربة مميتة، فقد استمع الديوان إلى شكاوى التجار الأجانب ومطالبهم ومنحهم تسهيلات عديدة كإنقاص الرسوم[1]. رغم أن اليهود هم من يقوم بالوساطة التجارية بين السكان المحليين والأوروبيين فإن هذا الأخير لم يكن يثق فيهم ويخشى مكرهم ودهائهم والخداع في وضع أسعار البيع والشراء.

-المعاملات التجارية وعملياتها بين الجزائر والدول الاجنبية كان يوجد بمدينة الجزائر وكلاء اجانب يمثلون دولهم، والجزائر بدورها لها وكلاء أجانب في الخارج موكلة لهم مهمة الوساطة التجارية[2].

وكان هناك اتصال مباشر بين الأهالي والتجار الأوروبيون خاصة بعدما أصبحت لهم عدة مراكز تجارية وأضحت محطة للمبادلات بينهم وبين القبائل المجاورة وتبادلوا البضائع التجارية فاستورد التجار الأوروبيون بضائع مثل القمح والشمع والجلود مقابل منتجات أوروبية مثل تزويد القبائل بأسلحة نارية حربية، وبعض المؤسسات التجارية لم يكن لها حق احتكار المنتجات الزراعية في موانئ بايليك قسنطينة لكنهت كانت تعتمد على معرفة طويلة للمنطقة وتجربة وممارسة وإطلاع على التقاليد المحلية وصلات شخصية الشيوخ

[1]-محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط2، مكتبة دار الشرق ، بيروت 1979م. ص 67.

[2]-عمارة عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، (ج2)، المرجع السابق، ص 252.

وغيرهم من النافذين المحليين وكانت لها قواعد تسيرها والنفوذ التي تستعملها وأساليبها التجارية وصلاتها بالوسطاء المحلين تعطيها ميزات تجعلها تتفوق على منافسيها[1].

وخلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي كان التجار الأوربيون من بلدان أخرى والتجار الجزائريون الذين يعملون كوسطاء لباي قسنطينة وغيره من كبار الحكام يساهمون في تصدير المنتجات الزراعية من هذه المناطق[2] .

وبعد دراستنا لدور الوسيط التجاري نلحظ غياب كلي أو بالأحرى تغيب قسري للوسيط الأهلي والتاجر المحلي في التجارة الأوروبية بالجزائر، وفي الواقع الأمر فإن الحكام هم من كان يتعامل مع الاوربيين التجار في تسويق بضاعتهم خارج الأيالة، وبالتالي تدريجيا أخرجت التجارة من أيدي الجزائريين الذين هم في الأصل أصحابها الحقيقيون إلى التجار الأجانب وبأرباح طائلة على مرأى ومسمع من الحكام بل تعدوا إلى خداع الفلاحين بمبالغ بسيطة وغشهم، وعليه فالتسويق لم يكن يتم بطريق مباشر بين التاجر ومفوضه.

والوساطة كانت أوسع انتشارا في جميع الولايات العثمانية والتسويق كان يجري عادة وجها لوجه ومباشر، بل إن مفوضي التجار أو عملائهم كانوا يجولون المناطق المنتجة لكل سلعة أو بضاعة ليحصلوا عليها من متابعها الأصلية[3].

---

[1]– المنور مروش: دراسات عن العهد العثماني، القرصنة، الأساطير والواقع،ج2، د ط، دار القصبة للنشر والتوزيع الجزائر، 2009،ص 398.

[2]– المرجع نفسه، ص 391.

[3]– ليلى الصباغ: وضع الجاليات الأوروبية في العالم الإسلامي إبان الحكم العثماني، مجلة الأصالة، ع/25، الجزائر 1975. ص 425.

3- التجار الأمريكيين:

إن تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية كان محطة اهتمام من المؤرخين والدراسين بسب الإنجازات الواضحة في مجالات متعددة صناعية واقتصادية رغم قصر المدة الإصلاحات التي قامت بها هذه الدولة[1].

التجارة الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط ، حيث شكلت هذه حركة تجارية كبيرة عدة نزاعات كان سببها اقتصاديا وهو ما حدث بين الجزائر و (و.م.أ) عندما كانت السفن الأمريكية تجوب البحر المتوسط من أجل التجارة[2].

لم يكن لأمريكا اتصال بالبحر المتوسط إلى أواخر القرن 18م،أخذت السفن الامريكية تعرف طريقها عبر مضيق طارق، نفس الشيء عندما عرفت طريقها إلى موانئ الشرق الأقصى من أجل استبدال الزنجبيل بالمنتجات الشرق الثمينة[3] .

وكان هذا عندما فقدت السفن الامريكية حماية البريطانية بعد الاستقلال عن التاج بريطاني سنة 1776م. الأمر الذي جعلها تواجه عدة صعوبات، وهو ما اضطرها إلى إيجاد حلول خاصة بعد التطور الذي عرفته في مجال التصنيع والمجال التجاري.

لقد كان لتنامي الاقتصاد (و.م.أ) وكثرة الإنتاج آثار جانبية، حيث غزت المنتجات الأمريكية عدة بلدان في البحر المتوسط، وأمام حركة السفن وجدت البلدان المغاربية

---

[1]- دسوقي ناهد إبراهيم: دراسات في التاريخ الأمريكي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، 1991م ص 11.

[2]- محمد بوفليق، خلود خرشوش: العلاقات الجزائرية الامريكية 1776-1818م، مذكرة تخر لنيل شهادة ماستر، تاريخ الجزائر الحديث، جامعة الجيلاني بونعامة، 2019-2020م، ص 203.

[3]- نجم الدين غالب الكيب: الحرب البحرية بين طرابلس الغرب وأمريكا، دار النشر طرابلس ليبيان سنة 1971م، ص 24.

ضالتها خاصة أن هذه السفن لم تحمل جوازات سفر المرور بسلام، مما اضطرها لإيجاد تسويات دبلوماسية لهذه المضايقات[1].

كانت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع الجزائر، التي هي أكبر الدول التي تمارس القرصنة، وتوسط فعلا لدى باي تونس وباشا طرابلس لمساعدة الأمريكيين للوصول إلى اتفاق مع الدولتين الشقيقتين، وقد أدى به حرصه إلى مساعدة أمريكا وذلك قبل أن يقوم بدور الكفيل للمعاهدة الطرابلسية – الأمريكية– الأولى عام 1797م، لكن الأمريكيين لم يجدو في كل ذلك ما يدعوا إلى الرضا، بل اتهموا الداي بالتقصير وبعد الوفاء بوعده[2].

نتيجة للتطور الاقتصادي الأمريكي كان من الطبيعي أن تظهر ردود فعل قوية اتجاه هذه السياسة الجديدة من طرف البلدان المغاربية خاصة بعدما انتهجت أمريكا هذه السياسة من اجل خلق مناطق نفوذ، ومن ثم ممارسة الهيمنة، فكانت التجارة أسلوبا للتوغل في مناطق وبلدان البحر المتوسط، لكن هذا الواقع اصطدم بواقع آخر وهو نظام الذي كانت تتعامل به البلدان المغاربية وهو إبرام المعاهدات، وجوازات السفر وتبيان الراية وغلا اعتبرت هذه السفن من السفن المعادية[3].

---

[1]– محمد الهادي عبدالله ابن عجيلة: النشاط الليبي في البحر المتوسط في عهد الاسرة القرميلة 1701–1835م، وآثره في علاقاتها بالدول الاجنبية ، ط ، دار الكتاب الوطنية ، بنغازي، ليبيا، 1997م، ص 255.

[2]–علي تابليت: العلاقات الجزائرية الأمريكية 1776–1830، منشورات وزارة المجاهدين ج1، الجزائر ، 2013، ص 39.

[3]–محمد الهادي عبدالله ابن عجيلة: المرجع السابق، ص 256.

إن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت كل الوسائل لحصول على السلم مع الدول المغاربية، خاصة مع الجزائر على الرغم من أن هذا السلم سيكلفها مبالغ مالية كبيرة وهذا من أجل ازالت عقبات التي تمنع تضرر التجارة الأمريكية[1].

أورد جيمسا لندركا تكارت في مذاكراته قوله: **(إن تواجد السفن الجزائرية في المحيط الأطلسي مكنها من أسر سفينتين أمريكيتين إحداهما سفينة ماريا من بوسطن وكانت تقب ستة بحارة على مسافة ثلاثة أميال من رأس سانت فلنسيت من طرف سفينة ثلاثية الصواري مزودة بأربعة عشر مدفعا وعلى متنها واحد وعشرون بحارا وذلك يوم 25 جويلية 1785)**[2].

ولقد واصل كارثكارت حديثه في مذكراته حيث قال: **(... لو بقي القراصنة الجزائريون في المحيط الأطلسي شهرا كاملا لإمكانهم بدون شك أن يأسروا واحدة سفن أمريكا وربما عدد اخر من السفن البرتغالية المشحونة بالبضائع الثمينة..)**[3].

ثانيا: التجار العرب:

كانت التجارة مع الدول العربية تتم عبر البر بواسطة القوافل التجارية التي تأخذ طريقا أفقيا وكانت هذه القوافل نوعان، قوافل تجارية محضة، وقوافل تأخذ مسارا أطول من سابقتها ويتمثل هذا المسار في طريق الحج الذي ينطلق من المغرب الأقصى وصولا إلى بلاد الحجاز ذهابا وإيابا.

---

[1] –NARAP Documents related to the united states vars the barbary power (1785-1801) volume 1 . unites states government printing office woshinggton. 1939. P 03.

[2]–جيمس لندر كاثكارت، مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصب أمريكا في المغرب. تر، اسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982، ص 17.

[3]– جيمس لندر كاثكارت، المرجع نفسه، ص 19.

1-تجار المشرق : (طريق الحج):

لم تكن هناك، في الواقع علاقات تجارية بين الحجاز والشرق الجزائري، كانوا يتوجهون تجاره سنويا إلى مكة والمدينة يحجون بيت الله الحرام، ثم يبيعون ما حملوه معهم من بضائع جمعوها من مختلف البلدان التي مروا بها، ويشترون مكانها منتوجات شرقية تعود عليهم بأرباح طائلة عندما يرجعون، وقد كان هذا النوع من النشاط التجاري يعرف رواجا كبيرا في ذلك الحين[1].

كانت القافلة التي تحمل الحجاج إلى الأرض المقدسة تسمى "الركب" وكانت تنطلق من المغرب وتتوقف في عدة محطات خلال رحلتها الطويلة من بين تلك المحطات بالنسبة لبايلك الشرق نذكر بسكرة التي كانت تتوقف دائما فيها إما في طريق الذهاب والإياب في طريق الذهاب كانت بسكرة تتزود بالجلود المدبوغة والزرابي الفاسية بكميات كبيرة، جلود البقر المصبوغة، بعض الخيول، السروج، التي كانت تبادلها مع سلع أخرى كالألبسة ومواد استهلاكية، كانت هذه التجارة جد مزدهرة وكانت تعود بفوائدها على صالح قبائل المنطقة، وفي طريق العودة كان التجار هناك ينتظرون الحجاج القادمين لشراء سلع المشرق الثمينة التي كانت عبارة عن عطور، وأقمشة من الهند وألبسة غنية[2].

ولقد جرت العادة أن تقوم بهذه الرحلة الدينية والدنيوية ثلاث قوافل تنطلق كلها من بلاد المغرب بقيادة أشراف المغاربة، وفي الشرق الجزائري تتمركز اثنتان منها في قسنطينة وتحط الثالثة رحالها في سيدي عقبة ليتكمن من حجيج مختلف أنحاء المنطقة من الانضمام إليها وبديهي أن فترة الانتظار تقضى دائما في البيع والشراء.

---

[1]-محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المرجع السابق، ص 183.

[2] -De lu prinaudaie. M.F-Helie.Le commerce et lanavigation de l'Agerie avant la comquéte française. Imprimerie de cg .Lahure et cie.paris.

ولئن كانت القوافل الثلاث تنطلق جميعا من فاس وضواحيها، محملة بأنواع المنتوجات والمصنوعات المغربية والسنغالية[1].

وأهم هذه القوافل هي تلك التي تتجمع في تازة[2]. ثم ترحل إلى تافيلات حيث ينضم إليها حجاج الصحراء والسودان الآتون عن طريق درعة، وبعد ذلك تدخل إلى الجزائر فتمر بالمحيطات التالية:

- بوسمغون، غسول، عين ماضي، تاجموت، لغواط، وفي هذه الاخيرة تنقسم القافلة إلى فرعين يتجه أحدهما إلى ورقلة عن طريق غرداية ثم يصعد شمالا إلى توزر في بلاد الجريد، مرورا بتماسين وتوقرت، ويواصل الثاني سيره إلى غمرة . وسيدي خالد، وبسكرة، وسيدي عقبة، والفيض فمدينة توزر[3].

أما القافلتان اللتان تنطلقان من فاس، فانهما تفترقان في مدينة وجدة لتأخذ الأولى طريق الساحل، وتسير الثانية عبر جبل دارن تاركة وهران على يسارها، ولكن الركبين يلتقيان في قسنطينة ثم تمتد الطريق واحد إلى الكاف فالقيروان وقابس، وبعد ذلك تشق القوافل إيالة طرابلس ثم ولاية مصر لتصل إلى الحجاز قبل مواعيد الحج بأيام قليلة. وفي كل مدينة أو قرية يمر بها الركب، كان الحجاج يتجرون مع السكان كما أن القافلة نفسها كانت تشكل سوقا متنقلة بالنسبة لجميع أفرادها.

وبالإضافة إلى عمليات البيع والشراء، التي كان تجار القافلة الأجانب يقومون بها عند مرورهم بسائر أنحاء الإيالة، فإن أبناء الشرق الجزائري كانوا يحملون معهم الشواشي والمظلات والأحزمة والبرانس وريش النعام وزهمة، والمرجان وكذلك مبالغ كبيرة من النقود

[1]– محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، مرجع السابق، ص 183–184.

[2]– تقع بضواحي مدينة فاس.

[3]– محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية، المرجع السابق، ص 184.

وعندما يعودون يجلبون معهم كميات من القهوة والأقمشة الحريرية والشيشان الهندية والمسك والزبد.

وعلى الرغم من أن التجار لم يتركوا للناس والوثائق ما يمكن أن نعتمد عليه لتقييم الفوائد فإن نستطيع بالاعتماد على أقوال أحد الحجاج الجزائريين: الناصر من وادي ميزاب ويذكر أنه اشترى من تونس 180 رطلا من الزعفران بسعر دورو للرطل الواحد، وفي الحجاز يباع نفس الرطل بثمانية دورو، وفي الرجوع اشترى عشرين شاشا على دورين للواحد، وستة دورو للواحد والمسك بسعر 112 دورو للرطل، أن تؤكد بأن الأرباح كانت طائلة في الذهاب وفي الاياب معا[1].

2- تجار تونس والمغرب

2-1- تونس:

أما التجار التونسيون فقد احتلوا المرتبة الثانية من حيث العقود المسجلة، حيث تم إحصاء23 تاجرا تونسيا من بينهم تاجران من جربة[2]. لقد كانت تونس هي أقرب الأسواق الخارجية إلى الشرق الجزائري، ولذلك كان تجار قسنطينة من تليين وصحراويين يفضلون التوجه إليها: ينقلون لها منتوجاتهم ويتزودون منها بما يحتاجه السكان من مختلف المارد الكمالية الخاصة.

وللقيام بهذه العمليات التجارية التي تعتبر أهم من النشاط الذي كان يتم عن طريق الموانئ هناك مراكز أساسية تنطلق منها القوافل وتعود إليها وأهمها: قسنطينة، الوادي

[1]- محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية المرجع السابق، ص 184-185.

[2]- عبدالجليل رحموني: اهتمامات المجلة الإفريقية بتاريخ الجزائر العثمانية (1520م-1830م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة سيدي بلعباس، 2015م، 142.

وتقرت وورقلة، وكانت المواصلات بين هذه الأسواق الرئيسية والأسواق المقابلة، لها في تونس منظمة تنظيما دقيقا بحيث أن التاجر يجد يوميا، قافلة يسافر معها ذهابا إيابا[1].

يذكر ليون الإفريقي أن أهل قسنطينة كانوا يجتمعون في قافلة تذهب إلى نوميديا يحملون إليها أقمشة الصوف المنسوجة في بلادهم، والحشيش، ويصبحون معهم بعض الأتراك من حاملي البنادق، توقعا للأعراب الذين كثيرا ما يهاجمونهم، ويستأجرونهم بأغلى الأثمان[2].

كانت قسنطينة أكبر مدن، وموقع جميع السلطات التنفيذية ولذلك كانت تعتبر أكبر أسواق المنطقة في ذلك الحين يأتيها التجار من جميع النواحي يجلبون إليها الكثير من منتوجاتهم الضرورية، وقد كانت قسنطينة توجه شهريا قافلة من حوالي ثلاثمائة بغل إلى مدينة تونس، تحمل إليها الصوف والجلود المفتوحة أو المدبوغة، والتمور المجلوبة من الواحات، والشواشي، وتستورد منها المصنوعات الأوروبية والعطور وبعض المنتوجات المحلية والأجنبية مثل التوابل والقهوة والأقمشة الحريرية[3].

كما شجع حمودة باشا التبادل التجاري بين تونس والجزائر بالرغم من المشاكل والتي كانت قائمة بين البلدين، حيث كانت تونس تستقبل بين الثماني والعشر قوافل تجارية سنويا من قسنطينة ثم أصبحت منذ سنة 1809م تستقبل تلك القوافل شهريا لا سنويا[4].

ضف إلى هذا نجدها تصدر كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة إلى الجزائر فكانت ثروة تونس الحقيقية ما يخرج من أراضيها وتربتها الطيبة الخصبة بالنسبة لما جاورها كما اهتمت بتصدير نسيج جربة والجريد[1].

---

[1]– محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص151–152.

[2]– اسمهان لعربي: الحياة الاقتصادية في بايلك الشرق خلال العهد العثماني (1753–1792م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة سيدي بلعباس، 2012–2013م، ص 263.

[3]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، 153.

[4]– رشاد الأمام، سياسة حمودة باشاني في تونس 1788–1814م.د ط. تونس، منشورات الجمعية التونسية 1980م.ص 319.

ولئن كانت سلطات السوق وتجارها، لم يتركوا لنا وثائق وإحصائيات نعتمد عليها في تقييمنا للعلاقات التجارية التي كانت تتم مع بلاد الجريد، فإن استقاء بعض المعلومات من مختلف المصادر يسمح لنا أن نجزم بأن القوافل الرابطة بين جنوبي الإيالتين كانت يومية، وأن تجار سوق كانوا يحملون إلى الأسواق التونسية أقمشتهم الصوفية وأنواع التمور الممتازة والمظلات، والتبغ، ويستوردون منها مجموعة كبيرة من المصنوعات المحلية والأوروبية منها: البزازة والمواد العطرية والأقمشة الحريرية والأسلحة والبريت وغيرها.

وكما أن تجار الوادي كانوا يوجهون مائة وخمسين منهم، من حين لآخر، إلى المدينة غدامس يحملون إليها العملة ومختلف أنواع المصنوعات والمنتوجات المحلية والأجنبية ويجلبون منها العبيد والتبر والعاج وريش النعام والبخور والنترون وغيرها مما تستورده غدامس من السودان[2].

وهنا أيضا نشير إلى أنه من الصعب ضبط الاحصائيات لان المصادر لم تكن تهتم بهذا النشاط التجاري إلا من بعيد، ولأن المقايضة كانت هي الطريقة الغالبة في القيام بعمليات التبادل في تلك الأسواق الصحراوية[3].

2-2- المغرب:

للتجارة المغربية مع الجزائر هي الأخرى صداها إذا كانت لها دور فعال في التبادل التجاري حيث ذكرت عائشة غطاس أن المغاربة كانوا نزلاء بالفنادق الجزائرية مدة

---

[1]- نعيمة شابي: العلاقات الجزائرية التونسية من خلال كتاب إتحاف أهل الزمان لابن أي الضياف، 258/198، 1782-1872م، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، 1434-1435م 2013-2014م.ص 68-69

[2]-محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 155.

[3]-المرجع نفسه، ص 157-158.

المعاملات التجارية[1]، صنف هذه العلاقات غرب وشرق دائما كانت تلمسان تتلقى قوافل تأتي من الشرق المغربي محملة بالصوف الضروري للنسيج، إضافة إلى مواد أخرى وتدخل هذه العلاقة محل العلاقات التجارية الموجودة بين تلمسان ومنطقة تافيلالت الموجودة جنوب مملكة فاس[2].

كما ساهم الطريق الرابط بين تلمسان وفاس في نقل البضائع المصدرة من المغرب الأقصى والمتمثلة في الأحذية والسروج والألجمة والمنسوجات الحريرية هذا ما زاد في المنافسة بين القطرين بل أن بعض الحكام الجزائريين كانوا يشجعون الاستيراد الخارجي فأصبحت تلمسان مستودعا لبضائع تجار فاس[3].

وأهم المدن التي لها اتصالات بأسواق المغرب هي قسنطينة وبسكرة وورقلة، فأمت قسنطينة، فإنها ترسل قوافلها إلى فاس عن طريق الشمال الذي يمر بسطيف والجزائر ووهران وتلمسان ووجد، فتحمل إليها كثيرا من الأقمشة بأنواعها الصوفية والقطنية والحريرية، وتجلب منها البلغ (الأحذية الجلدية) والجلابيب والبراقع، ويقدر رأس مال المستعمل لهذا الغرض بحوالي أربعمائة ألف فرنك سنويا[4].

أما الواردات المغربية فشملت المواد الضرورية التي كانت في حاجة إليها منها الساعات والأسلحة وبعض المواد كالكبريت وأدوات الطبخ والسكاكين فكانت قوافل المغرب تذهب كل سنة إلى غينيا في عدة آلاف من الجمال قاطعة المسافة الفاصلة بين البلدين في ظرف عشرين يوما وتعود مثقلة بالإبريز والعاج وريش النعام لكي تصدرها إلى الجول

---

[1]– عائشة غطاس، الحرف والحرفيون... مرجع سابق، ص40.

[2]– فتيحة الواليش: الحياة الحضارية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن 18. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1993–1994م، ص91.

[3]–ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، مرجع سابق، ص 36.

[4]–محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 175.

المجاورة مثل الجزائر كما كانت المغرب تستورد من الدول الأوروبية الصوف الملونة والقطن والحرير الرفيع والتبغ وتصدره إلى الدول المجاورة كالجزائر[1].

وهكذا نرى أن التجارة بين المغرب والجزائر بالإضافة إلى كونهما لم تبلغ درجة كبيرة من الرواج، لم تكن تتناول سوى بعض المنتوجات والمصنوعات الكمالية، وأن قسطا كبيرا من هذه المواد المتداولة بين الأسواق المذكورة مستوردة من مختلف البلدان الأوروبية، سواء عن طريق جبل طارق بالنسبة للمغرب، أو عن طريق مالطة وإيطاليا وفرنسا بواسطة تونس[2].

وإن الصادر القليلة التي تعرضت لهذا الموضوع لم تورد لنا أي نوع من الإحصائيات نظرا لعدم اهتمام التجار بالمحاسبات، ولعدم وجود هيئات خاصة أو عمومية بالمسائل التجارية في ذلك الحين، ولذلك لا نستطيع أن نذكر مقدار رؤوس الأموال التي كانت تستعمل في كل سنة للقيام بمختلف عمليات التصدير والتوريد.

غير أننا نؤكد بأن التجارة بصفة عامة قد توقفت أو كادت مع بداية الاحتلال الفرنسي للإيالة[3].

3- تجار السودان وليبيا:

كانت الجزائر تقيم علاقات تجارية هامة مع بلاد السودان[4]، لم تنقطع إلا عندما وقع الاحتلال الفرنسي وصارت القبائل تتعرض لهجومات الجيوش الغازية، ولا تستطيع تأمين

---

[1]-حسن السائح: الحضارة الإسلامية في المغرب، ط2، الدار البيضاء، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1986م، ص 362.

[2]-محمد العربي الزبيري: مرجع السابق، ص 176.

[3]- محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص 176-177.

[4]-المقصود ببلاد السودان أقطار مالي والنيجر وشمال نيجيريا.

الطرقات، وكانت القوافل الجزائرية بقيادة التوارق[1] والخنافسة كثيرا ما تحط رحالها في أكبر أسواق إفريقية مثل تمبكتو وكانو ونوفي وكاتشنة وأفادس، تحمل إليها منتوجات الإيالة ومصنوعاتها وبعض ما تستورده من الخارج وأهم المراكز التي تنطلق منها هذه القوافل هي قسنطينة والوادي وتقرت وورقلة[2]. يوجد إلى جانب ذلك في شمال الجزائر خط ثاني من الأسواق المهمة، التي تساهم في التواصل بين سلسلة الواحات والمراكز السكانية الثلاثة للتل: تلمسان، مدية، قسنطينة هذه المدن الاربع الجديدة هي ولاد سيدي الشيخ، الأرواث، بوسعادة وبسكرة هذه النقاط التي بموقعها الجغرافي ومزاج وأخلاق سكانها الذين يعيشون فيها أو يعيشون بجوارها أو يترددون عليها تعتبر محطات رئيسية لشبكة تجارية وتربط بين الجزائر والسودان[3].

يتم نقل السلع فرسخ التي تفصل الجزائر عن تمبكتو عن طريق القوافل حيث تتم حماية تلك القوافل أو تأمين خط سيرها عبر الصحراء إلى غاية وصولها، أول عن طريق أولاد نايل وهي قبيلة كبيرة، لا يقل أعداد أفرادها عن 100 ألف نسمة، وتسكن الوسط الجنوبي للجزائر، في المثلث الذي تشكله المدن الثلاثة: بسكرة الأرواث، بوسعادة، يقوم ولاد نايل بدور الوساطة أو الحماية لتلك القوافل. حيث تنطلق كل سنة من جوار جبل السحاري، الموجود في مواطنهم قافلة كبيرة مكونة من عدد كبير من النايليين، إضافة إلى التجار الذين ينظمون إليهم، والخدام وغيرهم من المسافرين العاديين نحو متليلي عند الوصول إلى هناك يقوم الشعانبة بتلقي السلع المحضرة من طرف ولاد نايل والقوافل الأخرى القادمة من الشمال هؤلاء الشعانبة[4] هم قبايل رعوية يحتلون المثلث الذي يقع بين المدن

---

[1]–خليط القبائل الرحل التي تقود القوافل السودانية لهم ذكاء خارق ويتسمون بالحذر الشديد كما أنهم جنود بواسل يعرفون كيف يدافعون عن أنفسهم عند الحاجة وهم زيادة عن ذلك أوفياء لا يخنون العهد مخلصون.

[2]–قبيلة جزائرية تسكن مع أولاد ابن ناصر مدينة عين صالح وضواحيها وتعيش في تنافس مستمر مع التوارق.

[3] –Rozet et carette, L'Algèrie, imprimeurs de l'institut, paris, 1850,p 212.

[4]–الشعانبة هم قبيلة بدوية رعوية تمتد مجالاتها عند أقدم جبال الأطلس الصحراوي، وتسيطر على المجموعة من الواحات الشرقية وخصوصا ورقلة وأكبر مجالات رعيها تقع في وادي تادميت. وقد اشتهر الشعابنة بمعرفتهم لطرق

الثلاث القليعة، ورقلة، متليلي، حيث يقومون من هناك بإكمال مشوار القافلة باتجاه القليعة ومن هناك حتي تيميمون، السوق الرئيسي ...[1]

كانت المواد تنتقل من شمال البلاد إلى متليلي في الجنوب الجزائري، ثم تحول إلى تمبكتو في مالي، وكانت المواد المصدرة تشمل المصنوعات الأوروبية، والزيت وغيرها، ويستورد من الدول الإفريقية التبر، والعبيد، وريش النعام وغيرها[2]. وقد أكدت المجلة الإفريقية بأن التجارة الخارجية في مجملها كانت مزدهرة خاصة في مدينة قسنطينة، وهو ما أدى بغالبية التجارة إلى العمل فيها ومشاركة اليهود الذين كانوا يشكلون أغلبية التجار[3].

كانت هذه العمليات التجارية مع بلاد السودان حققت أرباحا طائلة تبلغ في بعض الأحيان خمسة أضعاف ثمن الشراء أو تزيد، وذلك على الرغم من ارتفاع أنواع المصاريف يذكر براكس أن الحمولة (175 الكلغ) تنقل من قسنطينة إلى أسواق السودان بمائة وخمسين فرنكا، وتصرف عليها نفس المبلغ أثناء الطريق، ومن البديهي أن هذا الوضع جعل التجار يجنحون إلى تسويق المواد الخفيفة لمضاعفة الأرباح[4].

كانت الجزائر تقوم بتصدير الحبوب والزيوت والتمور والأقمشة الصوفية و المرجان والأسلحة وريش النعام إلى بلاد السودان، أما أهم الواردات منها العاج، الأقمشة القطنية، الحشيش، الزبد.

الصحراء او أوضاعها مما جعل الفرنسيين يتخذون منهم العمود الفقري، لفرقة المهاري العسكرية الصحراوية الشهيرة التي لعبت دورا كبيرا في إخضاع الصحراء، أنظر: إسماعيل لعربي، الصحراء الكبرى وشواطئها، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983م، ص 37.

[1] –Rozet et carette, op_cit, p 314.

[2] – أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته...، المرجع السابق، ص 347.

[3] –F'eraud LCHARLES,<<Les carpration de Métiers à constantime Avant La conquets Française>>,R.AF.n°16, Alger, 1872,p 452.

[4] – محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 170.

إذا أردنا أن نرتب العلاقات التجارية بين الجزائر ومختلف البلدان الإفريقية وجدنا أن تلك التي تتم مع ليبيا هي التي تحتل المرتبة الأخيرة، وذلك لأن أهم سوق في الإيالة الطرابلسية يوجد في مدينة غاط، ولا ينعقد إلا مرة في السنة ليجتمع فيه التجار من مصر وشمال إفريقيا والسودان، وكانت القوافل الجزائرية ترحل إليه من تقرت والوادي و ورقلة ثم تنضم إلى القوافل التونسية في مدينة غدامس غير أن حوالي عشرة تجار من الوادي كانوا يتحدون جميع الأخطار ويذهبون مباشرة إلى السوق هروبا من الضرائب التي تفرضها الغدارة العثمانية بهذه المناسبة[1].

إن التوارق كانوا يأخذون جميع استعداداتهم بحيث تصل جميع القوافل في شهر واحد هو شهر أكتوبر، وكان تجار الجنوب من إيالة الجزائر يحملون إلى هذه السوق الشبه قارية منتوجاتهم ومصنوعاتهم المحلية، وكذلك بعض المواد العطرية والجواهر والحرائر والكاغط والتوابل وغيرها من المنتوجات والمصنوعات الأوروبية المستدرة، وفي الرجوع يجلبون معهم الحمير المصرية والعبيد والتبر وسائر المنتوجات الإفريقية المذكورة في الجزء الخاص بالعلاقات مع السودان[2].

ومن غاط كان بعض التجار من الجزائر يتقدمون إلى مدينة مرزوق حيث يبيعون بضائعهم بأسعار أغلى، ثم يواصلون السير إلى مدينة طرابلس حيث يشترون الجمال و...، ويعودون إلى البلاد عبر سوق غدامس.

ومهما يكن فإن التجارة مع إيالة طرابلس كانت موجودة، وكان من الممكن تطويرها ... هيئات منظمة تعتني بها، غير أن الإدارة العثمانية، في ذلك الحين ، لم تكن تعطي

[1]– محمد العربي الزبري: المرجع السابق، ص 179.

[2]– محمد العربي الزبري: المرجع نفسه، ص 180.

للنشاط التجاري حق قدره، ولذلك أهملته وتركته وهن المبادرات الفردية الأمر الذي لم يساعد على ازدهاره وتحقيق النتائج المرجوة منه[1].

[1]– محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المرجع السابق، ص180–182.

الفصل الثاني

التنظيمات والهياكل التجارية في الجزائر خلال العهد العثماني.

المبحث الأول: المؤسسات والوكالات الأجنبية في الجزائر خلال العهد العثماني.

المبحث الثاني: أدوات ووسائل التعامل التجاري في الجزائر خلال العهد العثماني.

أولا: المؤسسات والوكالات الأجنبية:

1-المؤسسات الأجنبية:

لكي تتضح لنا صورة النشاط التجاري التي كانت تقوم به الجزائر العثمانية مع باقي الدول الأجنبية، فنتطرق إلى الشركات والمؤسسات الأجنبية في الجزائر التي كانت بدورها محتكرة للتجارة الخارجية عن طريق الموانئ الجزائرية ومن هذه الشركات والمؤسسات نجد:

- **شركة لنش (1561)**[1]: لقد تم توقيع معاهدة بين الدولة العثمانية وفرنسا سنة (969هـ/1535م)، فتم تأسيس أول شركة تحصلت على الاحتكار[2]، نشطت هذه الشركة في مجال صيد المرجان وتصديره إلى الاسكندرية[3]، حيث باعت الرطل الواحد من المرجان ب 50 قرشًا بينما سعره عند الشراء 34 قرشًا.
- **شركة سانسون نابولون(1628-1633)**: لقد حقق سانسون نجاح كبير في مفاوضته حيث قام بإحياء عملية السلام والعلاقات التجارية معا، وأبرمت الاتفاقية في 29 سبتمبر 1628.[4]
- **شركة كوكيال ويكي(1640-1658)**: وقع اتفاقية في 07 جويلية 1640م تقضي بإعادة الامتيازات التي أمضاها سافري دوبرين مع الدولة العثمانية وبعد رفع الديوان للإتاوات ساءت العلاقات مرة أخرى[5].

---

[1]- لنش توماس: من أصل كورسيكي، استوطن بمدينة مرسيليا.

[2]- أرزقي شوتيام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد(926هـ-1246هـ/1519م-1830م)، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر 2009،ص 357.

[3]- عائشة غطاس: العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن(1612)

[4]- عائشة غطاس: المرجع نفسه، ص 163-170.

[5]- يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا (1500-1830م)، د.ط، د.م.ج، الجزائر، (د.ت)، ص73.

- **شركة أرنو(166-1676م):** تم عقد معاهدة سلم وتجارة بين لويس الرابع عشر وعلي بابا مكسيك، حيث بموجبها أعلن لويس الرابع عشر قرار منع التجارة من بلدان المغرب[1]، استفاد التاجر ارنو من امتياز استغلال المؤسسات وفي 21 جوان 1666م واجهته مشكلة الأموال فاستعان بأصدقائه.
- **شركة لافون(1676-م1678):** استلم لافون إدارة المؤسسات بعد وفاة السيد أرنو كان هو المسؤول عن العمل بشركة مرسيليا، وقد بذل القنصل الفرنسي "اريغو" قصارى جهده لإقناع الحكومة الجزائرية وتعهد بحماية أبناء هذا الاخير لم يف بوعده فأمر الداي بسجنه[2].
- **شركة دوزو(1678-1683م):** نجح دوزو في عقد اتفاق مع الديوان في 11 مارس 1679م تكونت هذه الاتفاقية من ثلاثة عشر بُندا تعد هذه المعاهدة مهمة بالنسبة للحكومة الفرنسية، كونها سمحت لهم بتصدير مركبين من الحبوب إلى فرنسا من أجل تزويد عائلاتهم المقيمة بفرنسا ومقابل هذا التعهد يدفع الديون السابقة[3].
- **شركة هيلي(1694-1713):** في سنة 1694م قامت شركة هيلي باستعادة الامتيازات التي كانت تتحصل عليها انجلترا، التي نصت على إدارة شركة هيلي للمؤسسات هذه الاتفاقية وضعت حدًا لطموح الدول الأوروبية وبالتالي اصبحت التجارة محصورة مع الفرنسيين فقط[4].

---

[1]- محمد بن سعيدان، علاقات الجزائر مع فرنسا(1659-1756)، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث، المراكز الجامعي بغرداية، 2011-2012، ص 212.

[2]- محمد بن سعيدان: علاقات الجزائر مع فرنسا، المرجع السابق، ص 121.

[3]- عائشة غطاس: مرجع سابق، ص 180-181.

[4]- عائشة غطاس: نفسه، ص 185.

- **شركة الهند الشرقية(1719-1794م):** تأسست بقرار حكومي في 04 جوان 1719م[1]، و اشرفت شركة الهند الشرقية على المؤسسات التجارية لمدة اربعة وعشرون سنة بصفة دائمة غير ان هذه الشركة تعرضت لمشاكل مالية ما جعلها تتخلى عن استغلال الامتيازات لصالح " أوريول جاك" لمدة عشر سنوات[2]، لكنها بعد مدة زمنية قليلة في سنة 1731.

استفادت من مصادقة الداي عبدي باشا على إحياء اتفاقية " حسين باي" مع " دومارل" الموقعة في 1714م، لكن هذه الشركة لم تختلف عن باقي الشركات التي سابقتها في تسيير المؤسسات حيث فشلت وبدأ نشاطها يتناقص ورقم أعمالها ينخفض، وتراجع عدد معامل حقل المرجان وقدرت إلى جنوة[3].

- **الشركة الافريقية(1714-1718):**

أبرمت الجزائر اتفاقية في 15 جويلية 1714 بين باي قسنطينة "حسين باي" و مدير شركة "دو مارل" حيث كانت اتفاقية عبارة عن تجديد لمعاهدة 1694م هذه الأخيرة سمحت للفرنسيين بشراء الحبوب والفول من مدينة عنابة[4]، تعتبر هذه المعاهدة نافعة عامة لصالح فرنسا لكن في اغلب الأحيان كانت تتعرض لهجومات من طرف القبائل التي كانت تسكن في المناطق الحدودية الجزائرية التونسية، كما سجل تواجد سفن الصقليين على السواحل الشرقية لصيد المرجان مما يشكل تهديد للحكومة الفرنسية هذه

[1]- محمد بن سعيدان: المرجع السابق، ص 124.

[2]- جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية، ج2_(د.ط)، منشورات وزارة المجاهدين، 2009، ص 230.

[3]- محمد سعيدان، المرجع السابق، ص 124.

[4]- صالح عايد، الجزائر خلال الحكم التركي(1541-1830م)، ط2، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 153.

الأخيرة تخوفت من سقوط الامتيازات بيد الأجانب وخاصة الإنجليز، فتم عقد امتياز هذه الشركة في ديسمبر 1718[1].

2-الشركة الملكية الإفريقية:

لقد انشئت هذه الشركة بتاريخ 1741/02/22 بقرار ملكي صدر بنفس التاريخ جاء في مقدمته:**(لقد أردنا أن ننمي تجارتنا في إفريقيا، ونوفر الرخاء لرعايانا، فقررنا أن نعطي لأصحاب الشركة الجديدة كل الوسائل التي تساعدهم على تطوير العمليات التجارية، وذلك إما بأن نقدم لهم رؤوس الأموال الضرورية أو غيرها من الهبات التي عزمنا على توفيرها لهم، أو بأن نجعلهم يحظون بالحماية ويتمتعون بمختلف الصلاحيات والامتيازات[2])**. حيث تنص المادة الأولى من هذه الوثيقة على أنها دائمة تحمل إسم الشركة الملكية الإفريقية. أما عن الأسباب التي دفعت إلى هذا التكوين فهي بالإضافة إلى ما ورد في مقدمة الظهير ناتجة عن الرغبة في منع الإنجليز من التسلل إلى هذه السواحل التي تعتبر أكبر مخزن للحبوب[3].

وقد حضيت هذه الشركة باهتمام ملكي يظهر أمرية 25 اوت 1741م التي تمنع حتى على الفرنسيين الإتجار بمناطق الامتيازات وكل من خالف ذلك يتعرض إلى غرامات مالية تقدر ب 3000 جنيه ويمنع على القنصليات قبول عقود الشحن المخالفة التي تعني غرامة 5000 جنيه[4]، واشتغلت على المتاجرة في المواد الغذائية والبضائع والمؤونة بالإضافة إلى صيد المرجان الذي كان يصدر إلى مصر وغيرها.

---

[1]- بليل رحمونة: العلاقات التجارية للأيالة الجزائر مع بعض موانئ البحر المتوسط مرسيليا، ليفورن(1700-1827)، رسالة ماجيستير، في التاريخ الحديث ، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 213-214.

[2]- محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 195.

[3]- المرجع نفسه، ص 195-196.

[4]- بليل رحمونة: العلاقات التجارية للإيالة الجزائرية، المرجع السابق، ص 216.

أهدافها: كانت وطنية بالدرجة الأولى لأنها ترمي إلى جلب أكبر كمية ممكنة من حبوب الشرق الجزائري إلى مرسيليا ومنها توزع على المناطق المحتاجة وهكذا ساهمت في إنقاذ الألاف من الفرنسيين من المجاعات[1]، حيث كان صيد المرجان يحتل المرتبة الأولى من حيث الأرباح وعلى هذا الأساس كانت الشركة الملكية الإفريقية ترمي إلى جلب الرخاء للمواطنين الفرنسيين.

مؤسسات الشركة:

كان أول مركز للتجارة الفرنسية على الساحل الجزائري هو حصن فرنسا الذي يقع شرق مدينة عنابة، بعدها أُنشئ مركزا لصيد المرجان في القالة، وفي القالة عينت الشركة واليا وأمينا للعمال ومفتشا تجاريا[2]، ويمثل الشركة الملكية الافريقية في عنابة وكيل تجاري يشتري الحبوب ويحدد سعرها مع الباي أو مع من ينوب عنه.

وقد تطورت الشركة تطوراً ملموسا في العقود الخمسة التي تلت إنشاءها وازدهرت جميع أنواع تجارتها فجمعت الأرباح الطائلة[3].

زوالها وانهيارها:

وقد استمر هذا الازدهار بالنسبة للشركة الملكية الإفريقية إلى أن اندلعت الثورة الفرنسية وايضا بسبب إصدار المجلس الوطني قرارا يسمح لجميع الفرنسيين بتعاطي التجارة في جميع المؤسسات الفرنسية الموجودة في المشرق وفي شمال إفريقية وأباح نفس القرار صيد المرجان لكل من يريد ذلك[4]. ومن هنا بدأت الملكية الإفريقية تواجه عدة

[1]– محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص 196–199.
[2]– محمد العربي الزبيري: المرجع نفسه، ص 197–198.
[3]– محمد العربي الزبيري: المرجع نفسه ص 200–204.
[4]– محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص 204.

مشاكل مالية واقتصادية وخاصة بعد صدور قرار بحل الغرفة التجارية بمرسيليا في 1974[1]، ولم تكن إباحة صيد المرجان وحدها التي أضعفت الشركة ودفعتها إلى الإفلاس وإنما هناك أسباب أخرى أهمها: الثورة الفرنسية شغلت الفلاحين عن خدمة الارض أو منعتهم عن استغلالها هذا الامر أدى إلى انتشار المجاعات، تحالف الانجليز والإسبان وحاصروا الساحل الجنوبي من فرنسا وضايقوا حركة الملاحة حيث صاروا يطاردون جميع السفن التابعة للأساطيل الفرنسية سواء تجارية كانت أو حربية[2]، وقد دامت لفترة ما بين سنتي 1792-1794، ولتخادع المحاصرين، لجأت الشركة مرات عديدة إلى استعمال سفن أجنبية وتجار من الجزائريين اليهود خاصة يتوجهون بالسلع على موانئ إيطاليا ومنها تنقل براً إلى فرنسا. إلا أن هذه العملية تتطلب نفقات كبيرة لقد تحملت الشركة ردحاً من الزمن ثم عجزت عن مواصلة السير فانسحبت من الميدان[3].

الوكالة الإفريقية(1794-1807): بعد انهيار الشركة الملكية الإفريقية ظهرت الوكالة الإفريقية بمرسوم 7فيفري 1794م، وتم تنظيمها النهائي بواسطة قرار آخر يحمل تاريخ 11 مارس 1794م، ان هذه الهيئة لم تغير شيئًا في هياكل الشركة القديمة بل ابقت كل شيء نفسه حتى الوكلاء المكلفين بالعمليات التجارية مع المشرق الجزائري فلم تستبدلهم لتستفيد من خبرتهم[4].

إن التغيير شمل التسمية وطريقة الاستغلال، فمن ناحية التسمية فتخلصت من كلمتين الشركة والملكية لأنه لم يعد ثمة شركاء ومساهمون لان الحكم أصبح جمهوريا، واما من ناحية طريقة الاستغلال فإن الدولة هي التي تولت الإشراف على المؤسسات

[1]- جمال قنان: العلاقات الجزائرية الفرنسية، ج2، د.ط، منشورات وزارة المجاهدين، 2009م، ص 234.

[2]- محمد العربي الزبيري، مرجع نفسه، ص 205-206.

[3]- محمد العربي الزبيري، مرجع نفسه، ص 206-207.

[4]- محمد العربي الزبيري، مرجع نفسه، ص 211-212.

بشكل مباشر حيث تقدم المبالغ المالية اللازمة لمواصلة النشاط التجاري وتصدر التعليمات الخاصة بالتوجيه و بتسيير الشؤون الإدارية[1].

وبمجرد ما تكونت الوكالة، وجدت نفسها أمام صعوبات وعراقيل[2]، وأهم عائق واجه الوكالة هو مشكل رؤوس الأموال فقد حرمت من تمويل المساهمين، فهي شركة تحت إشراف النظام الجديد الذي يعاني من ازمة مالية خانقة، و لقلة الأرباح اختفت الشركة[3] .

نشاطها:

لم تكن الوكالة أكثر حظا من الشركة الملكية الإفريقية لتسترجع صيد المرجان، و ان جميع المحاولات باءت بالفشل، ولم تتراجع السلطات في قرارها بالرغم من أنها سعت ولكن دون جدوى، في التوفيق بين الصيادين الكورسكين والبرو فانسيين من جهة وبين الشركة ثم الوكالة من جهة أخرى[4].

ومن الأسباب التي جعلت الحكومة الفرنسية تتشبث بموقفها، فإما أنها كانت تشعر بعدم قدرتها على اتخاذ تدابير قد تغضب المواطنين أم أنها تريد الحفاظ على سمعة الثورة الفرنسية، حيث لم يبقى للوكالة سوى ميدان الحبوب والشموع والصوف والجلود وبدأ النقصان يصيب عمليات التصدير، وأصبح اليهود يسيطرون على جزء كبير من النشاط

[1]– محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 212.

[2]– محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 212.

[3]– ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984، ص 76.

[4]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 217.

التجاري، فالوكالة كانت مجبرة على التخلي عن كثير من الأسواق لأن ميزانيتها لم تسمح لها بشراء كل ما ينتجه الأهالي[1].

زوالها:

قام بونبرت بحملة عن مصر وبما ان الإيالة كانت تعتبر قطعة من هذه الدولة فأعلنت الدولة العثمانية الحرب عليه، وبما أن الاعتداء وقع على شعب مسلم فإن الداي امتثل لأوامره وأعلن الحرب على فرنسا بعد قيامه بمحاولات بائسة لإقناع نابليون بالتراجع عن فكرته للمحافظة على العلاقات الودية بين البلدين، ومع بداية الحرب أغلقت المؤسسات وهدمت بعض بناياتها ونهبت والقي القبض على القنصل الفرنسي وبذلك قضي على الوكالة ففاء مبرما والغاءها الرسمي كان في السابع عشر من شهر جانفي 1801[2].

شركة السيد باري:

لم يكن السيد باري جديد العهد بالإيالة عندما حصل على الامتيازات، وإنما يرجع اتصاله الأول بالجزائر إلى سنة 1787م عندما جاء لشراء سفينة تسع لمائة وخمسين برميلا أسماها الأخوة الثلاث وتكرر إتيانه مرتين لنفس الغرض[3]، تمكن هذا التاجر من إنجاز العديد من الصفقات التجارية لحسابه[4]، وبعد تعرض مؤسسة القالة للتخريب والهدم 1797م اشترى سفينة أخرى وسماها(السعيد) وبذلك اقتنى باري ثماني سفن من بحارة الإيالة. وكانت كلها من الغنائم، أما ما كان يستورده باري فقليل جدا، لم يزد في ظرف

[1]– محمد العربي الزبيري، مرجع نفسه، ص 217–218.
[2]– محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 224–225.
[3]– محمد العربي الزبيري، مرجع نفسه، ص 245.
[4]– محمد العربي الزبيري، مرجع نفسه، ص 233.

الخمس سنوات التي أقامها في عنابة عن 1056 برميل من المواد الغذائية ومواد الزينة وقطع الغيار الخاصة ببعض السفن، وبعض أنواع الأقمشة وغيرها مما يحتاجه الانسان في حياته اليومية ولا شك أن معظمها لسد حاجات الصيادين والجالية الأوروبية المقيمة في المنطقة[1].

ثانيا: أدوات ووسائل التعامل التجاري في الجزائر خلال العهد العثماني.

1- أدوات التعامل التجاري في الجزائر خلال العهد العثماني:

1-1- العملات المتداولة في الجزائر خلال العهد العثماني.

كانت الجزائر سوق حرة للتعامل النقدي الذي أقر الذي أفرز ربط علاقات تجارية مع عدة دول أوروبية، مما جعل التجار الأجانب والمسلمين يقبلون على ادخار العملات الجزائرية لقيمتها في حركة التجارة والصرف[2]. حيث اهتمت الجزائر خلال العهد العثماني بالعملة التي تعد أحد الدعائم الأساسية لأي دولة ذات سيادة[3].

كانت الجزائر تسك نقودا خاصة بها، وهذا بحسب ما ذكره هابدو << كان منها الفضية والذهبية، والنحاسية بحيث كانت هاته العملات المحلية تضرب بدار النقود، أو دار السكة وهي غير بعيدة عن جامع كتشاوة، وهذا قبل أن يتم نقل الخزينة إلى حصن القصبة بداية من 1817م[4]. وهذا ما أشار إليه ناصر الدين سعيدوني في كتابة <<

[1]- محمد العربي الزبيري، مرجع نفسه، ص 247-248.

[2]- حسان كشرود، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر العثمانية من (16809.1830) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، تخصص التاريخ الاجتماعي لدول المغرب العربي قسم التاريخ جامعة منتوري قسنطينة،2007|2008، ص 39.

[3]- وحيد خينش، المؤسسات في الجزائر اواخر العهد العثماني في الجيش أنموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة2014 . 2015 ص 23

4

النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني>>. حيث ذكر أن حكام مدينة الجزائر ضربوا عملتهم الخاصة بهم بعد تأسيس دار السكة[1]. كما تميزي العملات في إيالة الجزائر بالتنوع، فإلى جانب العملات المحلية نجد أيضا عملات مستوردة ذات اصل أجنبي[2].

وإلى جانب المعاملات النقدية المصرفية كانت بعض المعاملات تقوم بتسديد الديون التجارية بواسطة الكمبيالات، والسندات الورقية القائمة على مبدأ الثقة ، رغم أنها في بعض الأحيان كانت تتأخر في تسديدها، ففي احدى المخطوطات العربية الموجودة بالمكتبة الوطنية الجزائرية تعود لسنة1820 م هذه الأخيرة نظمت مستحقات شركة الأندلس بالجزائر، والذي يدعى " بن مرابط" هذا الأخير تعهد على ورقة يسدد ما على الشركة للباي، مقابل أن تسدد الشركة ديونه التي في مرسيليا نتيجة استراده لسلع فرنسية[3].

أ- العملة المحلية:

منذ بداية العهد العثماني كان للجزائر نظام نقدي خاصا بها، وهذا النظام عبارة عن مجموعة من القواعد التي تضبط إصدار وسك النقد الأساسي في البلاد[4]. حيث كانت العملة المحلية تسك بدار النقد، تدخل في تكوينها عدة معادن ثمينة، ومن المعروف أن العملة الجزائرية " كانت فضية أو ذهبية او برونزية أو نحاسية". فيما أن معيار مزج المعادن الثمينة يخضع لقوانين تحدد نسبة المزج وإضافة المعادن الثمينة المكونة لها وعدد

---

[1]- ناصر سعيدوني: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني في (1792 1830)، ط3، البصائر للنشر والتوزيع الجزائر ، 2012 ص 189. (المرجع السابق ص189)

[2]- ناصر الدين سعيدوني، نقسه ص 200.

[3]- حسان كشرود نفسه ص 39.

[4]- صخرية بن قويدر، أسعار جنات فحص مدينة الجزائر في القرن "18م 12ه" من خلال سجلات محاكم الشرعية "أربعة فحوص نموذجا ببئر خادم وبير مراد وبيرراس"،ببوزريعة مذكرة لنيل الماجستير جامعة الجزائر 2 ببوزريعة 2010. 2011م ص 102

القطع المضروبة للقنطار وكيفية استعمال بقايا المعادن، أو بإضافة بعض المعادن الثمينة كالفضة، والذهب، والعملات الأجنبية التي بليت [1]من كثرة الاستعمال.

في الكثير من الأحيان نجد مائة رطلا من النقود قد صنعت من مزج 60 رطلا من الفضة الخالصة و 40 رطلا من النحاس، وفي حال كانت النقود مخصصة للبدو وللمتعاملين مع الباي نجد أن العملة الفضية صنعت من مزج 56 رطلا من الفضة ب 35 رطلا من النحاس وتعتبر النقود الفضية جيدة في حال إذا صنعت من مزج 60 رطلا من الفضة، و40 رطلا من الفضة الممزوجة ، لكن أحسن مزج للنقود الفضية هو ما ينتج عن خلط 60 رطلا من الفضة الصافية ب 40 رطلا من النقود الفضية القديمة، أما النقود النحاسية فإنها كانت تخضع لعملية التصفية قبل صبها وهذا جعل كمياتها تنقص بنسبة 50%[2].

ولتوفير هذه المعادن النفسية اضطرت الجزائري إلى استيراد المعادن الثمينة المكونة للعملة كون المناجم المحلية لم تغطي إلا نسبة ضئيلة من حاجياتها، وكذلك اضطرت إلى شراء السبائك الذهبية، والفضية من عند الصاغة و هذا من خلال الاستعانة بخزينة الدولة[3].

ب. مميزات العملة في إيالة الجزائر:

[1]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي ، المرجع السابق ص 181

[2]– نفسه ص 182 .

[3]– نفسه ص 193...

تميزت العملة في إيالة الجزائر بشكلها المستدير وخلوها من صور الحكام والشعارات والرموز[1]، وبعد إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية أصبحت القطع النقدية متنوعة منها الفضية والذهبية، وكانت تسك باسم، السلطان العثماني حين نجد في :

الوجه الأول: عبارة << ضربت بالجزائر تاريخ....>>

في الوجه الثاني: عبارة << سلطان البرين أو البحرين...>>

وأحيانا نجد عبارة ليحفظه الله ويوفقه[2] .

1-2-أهم العملات المحلية

أ- **النقود النحاسية:** تعتبر نقود ضعيفة تتلائم مع التجارة في المبادلات[3]، وتتكون من خروبة، غرامس، دراهم صغار، زوج غرامس صغار، اسبرشيك، أو دراهم صغار، الأسير النحاسي الفلس.

ب- **الخروبة:** هي عملة نحاسية، كانت في بداية العهد العثماني تعادل السدس (1÷6) درهم وبسبب توالي ضعف قيمة الدرهم أصبحت تعادل 14.5 درهما[4].

دراهم صغار: هو عملة نموذجية حسابية تعادل 232 درهم كانت قيمته ثابتة خلال القرن الثامن عشر(18م)، وافترى استعمالها بتدهور كبير في قيمة الدرهم[1].

---

[1]- نفسه اص 191

[2]- .نجوى طوبال، طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر (1700.1830) من خلال سجلات المحاكم الشرعية (د ط)دار الشروق، الجزائر، 2008 ص170

[3]- ناصر الدين براهيمي، تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني الابيار، الجزائر 2010 ص 187صخرية بن قويدر المرجع السابق ص 103.

[4]- نجوى طوبال، المرجع السابق ص 170-171.

العملة الفضية: كانت من أكثر النقود المعدنية استعمالا في البلاد حيث كانت البلاد تتوفر على منجمين أحدهما ببلاد القبائل الكبرى والآخر ببلاد الحراكتنة، ولقد حاول أحمد باي أخر بابات قسنطينة من استغلال المنجم رغم رداءة نوعه وقلة مردوده وذلك ليغطي نقص العملة في إقليم قسنطينة، وهي تشمل ريال بوجو، أو بدقة قوردة، أو قرش الجزائر الموزونة، زوج مزونة، بدقة شيك، أو ريال درهم نصف بدقة شيك والصانمة[2] .

- ريال بورجو: هو عملة فضية حقيقية يدعوها المؤلفون الأوربيون بالقرش الجزائري بدأ سكها في القرن التاسع عشر (19م)، قيمتها تعادل 696 درهم، من قبل كانت تعرف باسم ريال صحيح، ضرب الكفرة أو ريال صحيح ضرب الروم، يقصد بها القطعة الفضية التي كانت تستعمل في مبادلات الملكة الإسبانية مع غالبية مناطق أوروبا وقيمتها تعادل الثلث 1÷3 دينار السلطاني الذهبي[3].

- الدرهم: هو عبارة عن قطع فضية كبيرة، كانت منذ بداية العهد العثماني[4]، وقد تدهورت قيمتها فيما بعد وأصبحت عبارة عن قطع فضية صغيرة الحجم لدرجة أنها كانت تضيع بين الأصابع[5].

ج. العملة الذهبية:

لم تكن كثيرة التداول وتميزت بشكلها المستدير[1] ، وهي تتكون من السكة الجزائرية، أو السلطاني وهو نصف السكة، أو ربع السلطاني، والسلطان الجديد[2].

---

[1]– ...الاسواق في الجزائر خلال العهد العثماني في 1830.1519 مدينة الجزائر نموذجا مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية جامعة أكلي محمد الحاج . البويرة، 2016–2017، ص 86.

[2]– ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق ص 192.

[3] – صخرية بن قويدر، المرجع السابق ص .105 .

[4]– صخرية بن قويدر المرجع السابق ص 103 .

[5] ناصر الدين سعدوني، النظام المالي المرجع السابق ص 193.

- الدينار السلطاني الذهبي: هو قطعة نقدية تعرف ب: سلطاني الجزائر أو سكة الجزائر، والسكة في الأصل اسم يطلق على عملة ذهبية لها عيارات وقيم مختلفة، سكت في مناطق متعددة من الولايات العثمانية، اختلفت قيمتها تقريبا في كل المدن والبلدان المتداولة فيها، حيث أشار هايدو أن هذه العملة كانت تعادل في الجزائر في النصف الثاني من القرن السادس عشر (16) مئة وأربعون درهم << 140 درهم>>[3].

جدول النقود الذهبية الجزائرية[4]:

أنواع النقود الذهبية	قيمة النقود الذهبية
السكة الجزائرية أو السلطاني	8.5 بدقة شيك 13.5 بدقة شيك 10 بدقة شيك أو 11 فرنك 9 إلى 10 بدقة شيك
نصف السكة أو نصف السلطاني	6.75 بدقة شيك أو 14.28 فرنك 4.449 فرنك
ربع السكة أو ربع سلطاني	3.60 بدقة شيك

[1]– ناصر الدين براهيمي، المرجع السابق ص 187.

[2]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق ص 192.

[3]Digo de haedo lopographio et histone géneral d ALGérK . tard de l espagsnol yonnereau et p 130,

[4]– ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي، المرجع السابق193 .

	3.80 فرنك 7.14 فرنك
السلطاني الجديد	8.89 فرنك

جدول يبين أنواع العملة الجزائرية وأوزانها خلال الفترة العثمانية[1]:

العملة الذهبية		العملة الفضية		العملة النحاسية	
أنواعها	أوزانها	أنواعها	أوزانها	أنواعها	أوزانها
الزياني الذهبي	4.70/4.20غ	ضعف بوجو	20/19غ	الخروبة	نصف موزونة
السلطاني	70/3.40.3غ	الريال بوجو	10غ		/
نصف سلطاني	1.93/1.75غ	ريال درهم	3.3/3.40غ	زوج درهم صغار	29/2 موزونة
ربع سلطاني	0.87/0.80غ	ربع بوجو	2.4		/
المحبوب	2.60غ	نصف رياب	1.7/1.4 غ	دراهم صغار	3.12 غ
نصف المحبوب	1.30غ	دراهم	/	خمس دراهم	5اسبرشيك
ربع محبوب	0.65	الصايمة	1 غ		
		الموزونة	(24÷1) غ	/	/

[1]– فهمية رزقي، سكة الفترة العثمانية من خلال مجموعة متحف سيرتا، قسنطينة (دراسة أثرية فنية) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التراث والدراسات الأثرية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري قسنطينة، 2011. ص 69.

02 - العملات الأجنبية

أ. العملات الأجنبية المتداولة في الجزائر:

إلى جانب العملات المحلية نجد أيضا عملات مستوردة ذات أصل أجنبي[1]، ومن بين الأسباب التي جعلت الجزائر تحصل على هذه النقود الأجنبية، أولا تعاملها مع الشركات الأجنبية، حيث كانت العمولات الأجنبية عاملا مساعدا على توفير النقود للتبادل المالي والتجاري بينهم، وكذلك من حصولها على الاتاوات والهدايا الدولية وأيضا من خلال إجراءات عتق الأسرى المسحيين هاته الأخيرة وفرت مجموعة كبيرة من النقود الأجنبية[2]،

وللجهاد البحري دور كبير في وفرة وانتشار النقود الأجنبية في الجزائر، وكذلك الحملات الأوروبية البحرية على الجزائر ساهمت في انتشار العملات الأجنبية وأيضا العلاقات العثمانية الإسبانية المميزة ودورها في هيمنة عملات السوق في الجزائر خلال تلك الفترة، ومن بين أهم العملات الأجنبية المتداولة والتي احتلت مكانة خاصة في الأسواق الجزائرية نجد: العملة الإسبانية في الغرب الجزائري والتونسية في الشرق وأيضا العملات المصرية والمغربية، والدوبلات الإيطالية[3].

العملة الإسبانية: تعد من بين العملات التي لاقت انتشارا واسعا في الأسواق الجزائرية ولقد ساعدتها في ذلك تدفق المعادن الثمينة على شبه الجزيرة الإيبرية من العالم الجديد طيلة سنوات 1660.1493 ولم يقتصر انتشار العملة الإسبانية على المغرب العربي فقط بل اتسع مجال تداولها من المحيط الأطلسي إلى الإتاوات والهدايا التي كانت تفرضها الجزائر على الدول المسيحية مقابل حماية سفنها في البحر الأبيض المتوسط وكذلك

[1]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص 200.

[2]– ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص 183 .

[3]– ناصر الدين سعيدوني، نفسه، ص 194 .195 .

استقرار الأندلس واليهود المطرودين من إسبانيا في المدن الساحلية حاملين معهم النقود الإسبانية[1]، والعامل الرئيسي في انتشار العملة الإسبانية هو ضعف العملات المحلية الناتج عن تدهور الاقتصاد الجزائري[2].

أهم العملات الإسبانية المتداولة في الجزائر خلال العهد العهد العثماني

الدبلون: هو عبارة عن دينار مصنوع من الذهب EL DOUBLON[3] ويعرف عند الأهالي بالضبلون والدبنوني[4].

الدوكة: هي عملة مصنوعة من الذهب[5]، تعادل الدينار الذهبي[6] DUCat.

الكرونة: La corna: كان لها رواج كبير في البحر المتوسط الغربي، كونها مصنوعة من الفضة الخالصة.

الدورو الإسباني Douro: هو عملة مصنوعة من الفضة مع مرور الوقت صارت قيمتها أقل من المحبوب الذهبي وهي عملة عثمانية مستعملة في الجزائر.

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 183.

[2]– عبدالقادر فكاير، الغزو الاسباني للسواحل الجزائرية وآثاره، 1505.1792، (د ط) دار هومة الجزائر 2012ص 261

[3]– عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي (1514.1830) دار هومة الجزائر 2012، ص 345 (المرجع السابق نفسه ص 345).

[4]– محمد بن سعيدان، التطورات السياسية الاقتصادية لإيالة الجزائر خلال القرن (11 هـ17 م) رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في التاريخ الحديث والمعاصر كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم التاريخ، جامعة سيدي بلعباس، 2018 م ص186 .

[5]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي المرجع السابق ص 185.

[6]– عبدالقادر فكاير، العملات الإسبانية المتداولة في الجزائر خلال الفترة العثمانية مجلة عصور الجديدة، العدد 5. 2012م، ص 170–171.

الدرهم أو الريال الإسباني (Rise): انتشر وسيطر على الأسواق منذ بداية العهد العثماني بسبب وجود معامل مختصة بصنع الريال الإسباني بمرسيليا وجنوة وبيزة ومونبيلية[1] وكانت تزود أسواق التعامل النقدي مدن المغرب العربي كبجاية ووهران وتبسه وتونس بواسطة التجار اليهود الذين يقومون بنقله وبيعه في مدن المغرب العربي[2].

القرش المكسيكي: كان مفضلا عند الناس يطلقون عليه قرش ظل يمثل القرش المفضل إلا أن غير إسبانيا سك قروشها في مطلع القرن الثامن عشر (18م) حينئذ واجهت الصعوبات قرش بومدفع في قبوله لدى سكان الجزائر[3].

الدولار: يشير بنانتي Pananti خلال إقامته في مدينة الجزائر إلى أن الدولار الإسباني يعد من أكثر العملات تداولا في المدينة لهذه العملة من قيمة عالية[4]

جدول يوضح أهم النقود الإسبانية المستعملة في الجزائر وقيمة كل عملة أو وزنها[5]:

نوع النقود	قيمتها أو وزنها
الدبلون الفضي	5.40 فرنك
الدوكة	2,4 أسبرو 9حايمة
الكرونة	/
الدور الإسباني	5.25 فرنك

[1]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي المرجع السابق ص185.

[2]– المرجع نفسه، ص 185–186.

[3]– عبدالقادر فكاير: الغزو الاسباني لسواحل الجزائري، المرجع السابق ص 257 .

[4] Pananti ، Relqtion d un séJON

[5]– ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 188.189.

القرش الإسباني	5.43 فرنك
الدولار الإسباني	3.40 فرنك
قرش أشبلية	/
القرش المكسيكي	3.7 بدقة شيك
الريال الإسباني	15 أسبر
البستول الإسباني	4.4 بدقة شيك
الكاتربيل الإسباني	86 فرنك
الكاتربيل المكسيكي المضاعف	1.68 فرنك

ب. العملة التونسية:

إلى جانب القطع النقدية المحلية والاسبانية نجد أيضا العملة التونسية في المرتبة الثانية بعد العملة الإسبانية من حيث الانتشار، ويعود هذا إلى المبادلات التجارية بين الجزائر وتونس بالدرجة الأولى، كذلك الضريبة السنوية، المفروضة على تونس[1]، انتشرت العملة التونسية في الجهة الشرقية من الجزائر ومن أبرز العملات التونسية المتداولة في الأسواق الجزائرية نجد[2]:

- **الدرهم الناصري**

[1]– ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي، المرجع السابق ص 186.

[2]– عليوان عبيد القادر، العملة والأسعار والجزائر خلال ع،ع (1519–1830) مذكرة نيل شهادة ماستر في التاريخ الحديث كلية العلوم إ و إج، جامعة مولاي الطاهر سعيدة 2018. 2019 ص 68.

الدرهم النصري الحيدري: نسبة إلى الحاكم العثماني الاول للقيروان حيث أمرهم بضرب الدراهم باسم السلطان العثماني لتحل مكانة الدرهم الناصري.

الريال الفضي التونسي: قام بإزالة كل من الدراهم الناصرية والحيدرية من السوق ويعيد الدرهم الأكثر رواجا في الأسواق بالشرق الجزائري.

ج. العملة المغريبية:

كانت العملة المغربية تنتشر في الجهة الغربية في الجزائر << نواحي تلمسان وندرومة>> على يد تجار فاس وتلمسان، ومن أهم العملات المغربية المتداولة في الأسواق الجزائرية، السلطاني المغربي، المثقال المغربي، المزونة المغربية، الفلس المغربي كما تميزت العملات المغاربية بشكلها المربع[1].

د. عملات أخرى:

العملة المصرية: بنوعيها الفضية والذهبية.

العملة الأوروبية: كقرش ليفورن، سكة البندقية، لازور، تسكانيا وفرو دار البرتغال[2].

كما أن المعاهدات التجارية المبرمة بين الجزائر وتونس (1730-1735) كانت من العوامل المساعدة على توفر الريال التونسي بالنواحي الشرقية من الجزائر لأن مفعول هذه المعاهدات انعكس على قيمة هذا الريال فانخفضت قيمته إلى خمس قسمة السلطاني الجزائري[3].

[1]- ناصر سعيدوني، المرجع السابق ص 186-187.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص 191.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص 186-188.

جدول يوضح النقود التونسية المستعملة في الجزائر خلال العهد العثماني[1]:

نوع النقود المستعملة	قيمة المستعملة أو وزانها
السلطان التونسي	3,5 غرام ذهب
الريال التونسي	– 16 خروبة – 3,4بدقة شيك نصري – 0,75 نصري
الخروبة	/
الدرهم الناصري	2 فلس
الفلس والأسبر القفصي	نصف نصري
فبس رقيق	0,12 قفصي
فلس	0,5 قفصي

ذ.العملة المزيفة:

في أواخر العهد العثماني برزت ظاهرة تزوير النقود[2]، حيث أثر انتشارها على النظام النقدي الجزائري وكانت العملات المزورة تجلب من الموانئ الأوروبية أو تصنع محليا[3]،

[1]– فهيمة رزقي، مرجع سابق، ص 27.

[2]– بلفار فتيحة ، مفورة افراح، التحولات الاقتصادي بالجزائر العثمانية 1518. 1830، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة لمسيلة محمد بوضياف، 2020. 2021، ص 79.

[3]– ناصر الدين سعيدوني والمهدي بو عبدلي المرجع السابق ص 189.

ومن أبرز المراكز المحلية التي اشتهرت بصناعة النقود المزيفة نجد آيت الأربعاء. بني عباس . وادي بجاية...إلخ وهذا الوفرة مواد الخام في الجبال المحيطة[1].

ومن الاسباب التي ادت إلى زيادة عمليات الغش والتزييف والتقليل من قيمة النقود الجزائرية في العهد العثماني من حيث كان الداي يغير من وزنها كلما دعت الضرورة، كما أحدث انتشارها ضررا بالاقتصاد وبالمتعاملين الأجانب مع الجزائر حيث فقدوا ثقتهم بالعملة الجزائرية[2].

لقد قامت الدولة باتخاذ الإجراءات المشددة للحد من انتشارها ومن بين هذه الإجراءات: <<الحكم بالإعدام حرق . قطع رأس المزورين>>[3]. وبالرغم من كل هذه الإجراءات فلم تتمكن من السيطرة عليهم وذلك كون التجار الأوربيين وفرنسين وإيطاليين كانوا يمارسون تهريب النقود المغشوشة إلى داخل البلاد كما كانت تدره عليهم من أرباح وفيرة[4].

3- الموازين والمكاييل:

أ. الموازين والمكاييل:

حرص التجار في الأسواق أثناء عمليات البيع والشراء لسلعهم على استعمال أدوات لتسهيل التعامل التجاري فيما بينهم والمتمثلة في الموازين والمكاييل[5]، بحيث تعتبر وحدات

---

[1] – بلفار فتيحة: مقورة افراح، المرجع السابق ص 79.

[2]– عليوان عبدالقادر: والعملة والاسعار في الجزائر حلال العهد العثماني 1519 . 1830 "مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديثة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة. 2018 .2019م ص 71-72.

[3]– بلفار فتيحة ومقورة أفراح، المرجع السابق ص 79.

[4]– ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي المرجع السابق، ص203-204.

[5]– محمد عمارة: قاموس المصطلحات المالية والاقتصادية في الحضارة الاسلامية، ط1، بيروت. القاهرة، دار الشرق، 2005م ص 572.

الأوزان ومقاييس ضرورية وتسهل التعامل في الحالات التي لا يصلح فيها العد، أو المقايضة، فاتخذ التجار وحدات خاصة بالأوزان من الرطل، الصاع، الكيلة، القيسة، القنطار الجزائري ووحدات أخرى خاصة بالمقاييس مثل: الذراع الصغير، الذراع الكبير، ومقايس المساحة التي تعرف بالمقاييس الزراعية أو الزويجة.

ب. أدوات الوزن:

من أدوات الأوزان المستعملة بكثرة[1] الباوند الجزائري وهو عبارة عن أداة موزونة تتكون من 19 إلى 28 أوقية حسب السلعة وكان يستعمل في وزن الزيت والسمن وغيرها من المواد الأخرى[2]. ويتكون الرطل في المتوسط من 16 أرقية[3].

فالرطل من الزيت يساوي اثنين وثلاثين قفص، ويختلف وزن الرطل من منطقة إلى اخرى من حيث التسمية، ومن حيث الوزن. فهناك رطل تونس ورطل تنس وغيرها، وتختلف الأرطال حسب المادة التي توزن بها فمثلا نجد رطل فلفل ورطل لحم وغيرها حيث نجد في تنس الرطل يساوي حوالي 2135 غرام[4] والرطل في مدينة الجزائر يساوي 0.0446 كلغ للحرير الخام و 0,092 كلغ للعسل والزبدة والعنب، ويساوي قنطار الكتان 100.216 كلغ وقنطار الحديد يساوي 150 كلغ والرطل يصنف إلى أربعة أصناف[5].

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، دار السلطان أواخر العهد العثماني. دار البصائر للنشر والتوزيع 2013ص 305.

[2]– جودت عبد الكريم: الأوضاع الاقتصادية في المغرب الأوسط خلال القرنين(3-4هـ/9-10م)، (دط)،(د.س)، ص 178.

[3]– ناصر سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، المرجع السابق، ص 306.

[4]– جودت عبدالكريم: الأوضاع الاقتصادية في المغرب، ص 178.

[5]– ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، ص 303.

الصاع: تختلف الأوزان بأنواعها وذلك حسب المكان وحسب العادات والتقاليد وكذلك حسب المادة، فمثلا صاع مدينة الجزائر يعادل 106 كلغ بالنسبة للقمح، و 80 كلغ للشعير و 135 كلغ للملح[1].

والصاع يتراوح قياسه الحالي ما بين 48كلغ و 105كلغ حسب المواد والأسواق وبالنسبة لصاع القمح فيختلف باختلاف الأسواق والمدن نذكر منه:

- ✓ أسواق مدينة الجزائر: 60 لترا أو 3 ديكا لتر مزوجة أو 80 لترا.
- ✓ أسواق البليدة: 99 كلغ للقمح و 70.52 كلغ للشعير.
- ✓ أسواق القليعة: 120 لتر.
- ✓ أسواق بوفاريك: وطن بني خليل 140 لتر.
- ✓ سوق الأربعاء: وطن بني موسى 60 لتر.
- ✓ سوق الفندق: وطن الخشنة 75لتر.
- ✓ سوق السبت: وطن حجوط 15O لتر.

وهذه التقديرات كانت بالتقريب إذ يصعب جدا وضعها بالدقة خاصة مع وجود تمييز بين صاع مدينة الجزائر القديم والجديد، ويرجع هذا التقدير لسنة 1830 مع عدم الإغفال على الفوارق الموجودة بين مختلف جهات دار السلطان[2].بحيث الحبوب تساوي 60 لترا

- **قنطار الجزائر:**

وهو الوحدة الرئيسية لوزن العديد من المواد مثل الصوف، القطن، الحديد، إذا أنه في العادة لا يفرق بينه وبين القنطار العادين وبالرغم من اختلافهما، بنصف القنطار الجزائري

[1]– نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، ط1، جدة، السعودية، دار البشير، 1429هـ، 2008م ص 283.

[2]– ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق ص 304–305.

على ثلاثة أصناف حسب المادة الموزونة حيث نجد: القنطار الكبير. القنطار الخضاري (المتوسط) والقنطار الصغير.

وهذه المقادير كانت بقنطار الجزائري الذي يساوي 95.500 كلغ حوالي 106 باوند أو 16 أوقية[1] .

الصنوج جمع صنجات وهي ما اتخذ من أحدى المعادن وغيرها ليوزن بها وزن ما يستعملها التجار في المعاملات التجارية[2]. وهي عبارة عن أقراص مصنوعة من زجاج لا تقبل الزيادة ولا النقصان[3].

ج. الكيلة أو القيسة:

هي عبارة عن قياس أو حمولة تختص بالحبوب والكيلة الأكثر انتشارا واستعمالاً تكون على شكل اسطوانة خشبية حيث تعادل حوالي 90 باوندات مارسيليا أو ثلاثة قناطير من قناطير باريس، اي ما يعادل تقريبا 8 مقاييس أو 160 لتر في المتوسط وهذه الكيلة تستعمل لكيل الحبوب التي تذهب للتقدير وتعرف أيضا..... في المبادلات التجارية أو حمولة مرسيليا وهي تعادل 72 لترا بمدينة الجزائر و 102 لتراً بمدينة وهران و 260 لتراً بمدينة تنس و 300 باوند بعنابة أي بحوالي 120 كلغ[4].

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق ص 307.

[2]– نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، ط1، جدة، السعودية، دار البشير، 1429هـ . 2008م ص 283.

[3]– أميمة حجام، حنان قاسم، الموازين والمكاييل في الدولتين الزيرية {453.362هـ، 1047.972} والحماية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة يحي فارس، المدية، 2015م . ص81.

[4]– ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، مرجع السابق ص 306–307.

المد: وهو مكيال معروف ويعد من أصغر المكاييل ويقدر بربع صاع[1].

القَفير: بفتح القاف وكسر الفاء حيث يساوي في الموازين ثمانية أرطال[2].

الويبة: كانت تستعمل أيضا في المكاييل ومقدارها ستة عشر قدحًا. أي كيلتان[3].

القلة: وهي أداة تستعمل في قياس السوائل وخاصة الزيت وسعتها تتراوح ما بين(12-16-18) لتراً.

الأوقية: هي عبارة عن وحدة قياس تقاس بها المعادن الثمينة والمواد الخفيفة مثل الشاي وتساوي 12 من الدرهم أو 37.5192 غرام وتنقسم إلى ثلاثة أجزاء متساوية، وهذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى 20 جزء[4].

4- وسائل التجارة:

أ- الموانئ:

تمتعت الموانئ والمراسي الجزائر بداية العهد العثماني بنوع من الحركية والنمو والنشاط التجاري والصيد البحري نظرا لموقعها المتميز[5]، "باعتبارها ثغور و رباطات بحرية لمواجهة الحملات الصليبية الأوربية المتكررة خاصة مع بداية القرن 16م"[6] ومن المعلوم

---

[1]- نزيه حماد، معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، مرجع سابق، ص 408.

[2]- محمد عمارة: قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، ط1، بيروت القاهرة، دار الشروق، 2005م، ص 463.

[3]- محمد عمارة: المرجع نفسه، ص 630.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية، مرجع السابق ص 306-307.

[5]- علي عشي: التوجه البحري للمغرب الأوسط وأثره في طرق التجارة والمواصلات(2-10هـ/8-16م)، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة1، 2016-2017، ص 59.

[6]- مليكة حمدي: الرباطات البحرية ودورها في الدفاع عن سواحل المغرب الإسلامي ما بين الفرنسيين (1-4هـ/7-10م)، ضمن أعمال الملتقى الدولي: النظم العسكرية في بلاد المغرب القديم إلى نهاية العصر العثماني يومي 26-27

أن الموانئ (هي إحدى جوانب الإرث الإنساني الذي تناولته الكتابات التاريخية بإسهاب[1]، فوجود بعض الموانئ والمراسي بالجزائر منذ بداية العهد العثماني يكشف لنا مدى اهتمام سكان هذه المناطق الساحلية بالبحر الأبيض المتوسط[2]، حيث نجد ما ميز التجارة على الصعيد الداخلي والخارجي هو اعتمادها بالدرجة الاولى على وسائل عديدة ومتعددة منها:

- ميناء وهران:

هو ميناء واسع يمتد على 34 هكتارا طوره ووسعه الإسبان وتصل أعماقه إلى 20متراً حيث ساهم الاسبان بعد احتلاله في 1509 في توسيع وتدعيم رصيفه القاري يستطيع أن يستقبل في آن واحد أكثر من مائتي مركب يتسع لأكثر من مئة برميل[3]، ووهران على مقربة من ضفة البحر، ولها على بابها مرسى صغير لا يستر شيئا[4]، وقد كان هناك اتصال بحري بين هذا الميناء وميناء المرسى الكبير[5]، وهو ما جعل من وهران محطة تجارية هامة، في غرب الإيالة حيث كانت مهبط التجار القطلونيين والجنويين، ومازالت بها الآن دار تسمى الجنويين لأنهم كانوا يقيمون بها كما كان التجار يجهزون على الدوام

نوفمبر، مجلة دراسات أثرية منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط، جامعة الجزائر2، العدد(5) "عدد خاص"، ج2، ص 77.

[1]– الزهرة ...: أهمية ميناء إيول القيصرية(شرشال الحالية)، ضمن أعمال الملتقى الدولي "الموانئ" الجزائرية عبر العصور سلما وحربا، المنظم من طرف مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط المنعقد يومي 7–8 ديسمبر 2009، منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الاوسط (الجزائر)، إلى نهاية العهد العثماني، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2009، ص 241.

[2]– علي عشي: التوجه البحري للمغرب الاوسط واثره في طرق التجارة والمواصلات، مرجع سابق، ص 38.

[3]– محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، مرجع سابق، ص 66–67.

[4]– محمود مقديش: نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تح: علي الزاوي ومحمد محفوظ، مج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروتن 1988، ص78.

[5] –Robert Mantran la Dexription des cotes de làlgerie dansla kitab Bahrje de piri Reis .R.O.M.M .N°.15.16.

سفنًا شراعية وأخرى مسلحة يمارسون بها القرصنة[1]، والمميز فيه أنه لم يشغل كباقي الموانئ الجزائرية خلال العهد العثماني و هذا بسبب احتلاله لفترات طويلة من طرف الإسبان وهو ما أفقده لبعض من نشاطه وحركته التجارية والبحرية ولهذا لم يستفد منه كثيراً في الاقتصاد البحري الجزائري خلال الفترة العثمانية.

- ميناء هنين:

هو ميناء صغير محصن من كلا الجانبين ببرجين، وقد ابان عن حيويته ونشاطه التجاري في غرب إيالة الجزائر خاصة خلال فترات العصر الوسيط حيث كان مقصدا لسفن التجار من جنوة و البندقية[2]، والتي حققت أرباحًا جسيمة مع تجار تلمسان فهو يقع غير بعيد عنها ويقول الوزان عن ذلك[3]: " كنت مع أحد كتاب ملك تلمسان جاء لاستلام ضرائب من سفينة جنوية حملت من البضائع ما يمون تلمسان لمدة خمس سنوات، وبلغت قيمة الرسوم التي قبضها الملك خمسة عشر ألف مثقال ذهب مسكوكا أرانيها الكاتب[4].

تكمن أهميته الاقتصادية في أنه ميناء حدودي يربط بين الساحل الغربي للإيالة والساحل الشمالي الشرقي للمغرب الأقصى كسجلماسة وغيرها من المناطق الصحراوية المغربية و

[1]– الوزان الحسن بن محمد: وصف إفريقيا، ج2، ط2، تر: محمد حجي ومحمد الأخضر 1983، ص 30..

[2]– كربخال ماراملول: إفريقيا، ج2، تر: محمد حجي و آخرون، دار النشر المعرفة للنشر والتوزيع، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1989، ص 296.

[3]– فاتح بلعمري: الحياة الحضرية في مدينة الجزائر في العهد العثماني من خلال مصادر الرحلة، أطروحة دكتوراه، إشراف أحمد صاري، قسم التاريخ ، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2017/2016، ص 12-18.

[4]– الوزان: وصف إفريقيا: مرجع سابق، ص 161.

حتى افريقيا جنوب الصحراء، وأيضا منقذا للتجارة البحرية مع الجزء الغربي من البحر المتوسط وخاصة مع التجار الإسبان والبرتغاليين[1].

- ميناء أرزيو: يقع شرق وهران بـ 37 كلم وكان الميناء الرئيسي لباي معسكر بايلك الغرب وقد عمل باي وهران على إقامة عدد من المخازن بميناء أرزيو[2].

- ميناء المرسى الكبير:

يقع على بعد 6 كلم غربي خليج وهران، وقد كان المرسى الكبير قبل استرجاع وهران هو الميناء الرسمي في بايلك الغرب[3]، كانت ترسو به كل عام السفن الضخمة القادمة من البندقية وغيرها من بلاد أوربا حاملة البضائع التي تنقل بعد ذلك على قوارب إلى وهران حيث تنفق تجارتها[4]، فكان ميناءا نشيطا مفتوحا على البر والبحر في الآن نفسه[5].

ميناء شرشال:

هو ميناء صغير يمتد على هكتارين فقط، ويستقبل في آن واحد حوالي أربعين مركبا، يتسع الواحد منها لخمسين برميلا[6]، وما ساعد في انشاء هذا الميناء القديم هو وجوده في

---

[1] –Lieussou (M.A). Etudes sur lesports de l'Algerie. IMPRIMERIE Admimistratirede. Paul Dupont. Paris. 1850.pp.22-23.

[2]– الزهار أحمد الشريف، مذكرات الحاج أحمد زهار، تحقيق أحمد توفيق المدني 1754-1830، م.ش.د. الجزائر 1980، ص 47.

[3]– محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، مرجع سابق، ص66-67.

[4]– كربخال مارامول: إفريقيا، ج2، مرجع سابق، ص 328.

[5]– محمد حسن: المرسى الكبير بوهران ودوره في الملاحة المتوسطية من النشأة إلى الاحتلال الإسباني(904هـ/1509م)، ضمن أعمال الملتقى الدولي: الموانئ الجزائرية عبر العصور سلما وحربا، المنظم من طرف مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط المنعقد يومي 7-8 ديسمبر 2009، منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الاوسط (الجزائر)، إلى نهاية العهد العثماني، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2009، ص66-67.

[6]– محمد العربي زبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، مرجع سابق، ص66-67.

شرقي هذه المدينة غابة تدعى غابة المومس وفيها أشجار بقصد صنع السفن[1]، وهي دلالة بأم هذا الميناء له مصادر تمويل هامة لصناعة مختلف السفن به ويؤكد لنا ذلك الوزان بقوله:" **ثم صنعوا كثيرا من السفن للملاحة**"[2].

ميناء ستورة:

وهو على مقربة من سكيكدة وكانت تابعة لميناء عنابة لأن سكيكدة حينئذ، لم تكن ذات أهمية كبرى.

ميناء عنابة:

يعتبر هذا الميناء من الموانئ النشطة في شرق إيالة الجزائر، فهو يحتوي على ثلاثة مراسي وهي رأس الحمام، الخروبة وحصن الجنويين[3]، كان سوقا للدويلات وأحدث مصادر التموين لها، لما تتوفر عليه المنطقة من غابات وأشجار مثمرة ذات شهدة عالمية، كانت تأتيه السفن سنويا من جربة وغيرها من المدن الساحلية التونسية كما كان هذا الميناء مقصد التجار الفرنسيين والجنويين[4].

ب- الطرق والمواصلات البرية:

المعروف أن الجزائر كانت تُتاجر مع أوروبا عن طريق الموانئ بواسطة الأجانب الذين كانوا يتصرفون في موارده كيفما يشاؤوا، وحسب ما تمليه عليهم مصالحهم الشخصية أو الوطنية ونجد التجار العرب أو من أبنائهم الذين يقومون بالتجارة عن طريق البر.

---

[1]- كربخال ماراملول: إفريقيا، ج2، مرجع سابق، ص358.

[2]- الوزان: وصف إفريقيا: ج2 مرجع سابق، ص34.

[3]- محمد العربي زبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، مرجع سابق، ص66.

[4]- عائشة غطاس: العلاقات الجزائرية، مرجع سابق، ص 103.

- **مع تونس:**

كانت تونس هي أقرب الأسواق الخارجية للشرق الجزائري حيث كان تجار قسنطينة من تليين وصحراويين ينقلون لها منتوجاتهم ويتزدون منها ما يحتاجه السكان وكان يتم التنقل بواسطة الطرق البرية، ومن الطرق التي كانت بين الجزائر وتونس نجد[1]:

- **طريق تونس:** يبدأ من قسنطينة ويسير نحو الجنوب ماراً بالخروب ثم يرتفع نحو الشمال الشرقي ليصل في النهاية إلى الكاف وبعدها مدينة تونس والمسافة والمستغرقة لقطعه خمسة وعشرون يوماً السير العادي. ورغم طول المسافة، إلا أنها كانت تتوفر على جميع المرافق الضرورية كسير القافلة بأمان[2].
- **طريق قفصة ونفطة:** يبدأ من مدينة الوادي ثم يتجه شمالا نحو محطة قمار أين ينقسم إلى فرعين: الأول يتجه نحو نفطة[3] والآخر نحو الشمال الشرقي إلى قرية فرن[4]، وهنا ينظم تجار بسكرة إلى القافلة ثم يميل إلى الشرق ليتوقف عند قفصة.
- **طريق نفطة وغدامس:** وينطلق من تقرت ثم يتجه نحو الشمال يمر بمنطقة الفيض وينظم تجار بسكرة[5] لهذه القافلة وبعدها يعود للجنوب الشرقي ليصل إلى كوينين[6]، ثم يتخذ اتجاهين اتجاه نحو مدينة نفطة مباشرة والآخر من الجنوب إلى سوق غدامس

والطريق إلى نفطة يستغرق 5 أيام من السير.

---

[1]– محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، مرجع سابق، ص 151.

[2]– محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، 152.

[3]- نفطة: هي عاصمة بلاد الجريد تشتمل على المدن التلية وجل سكانها من التجار والفلاحين، ينظر محمد العربي الزبيري، مرجع نفسه 154.

[4]– قرية فرن: مدينة تقع بين الطريق الواصل بين الوادي وتبسة، ينظر محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، 154.

[5]– حسن الوزان: ج 2 ، مصدر سابق، ص 138.

[6]– سميت بذلك لوجود كانون من حديد بقربها، ينظر العوامر ابراهيم: الصروف في تاريخ صحراء وسوف، تح: الجيلاني بن إبراهيم العوامر، (د.ط) الدار التونسية للنشر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، تونس، الجزائر 1977، ص 7-8.

- **طريق غدامس:** يخرج من ورقلة ويتجه نحو الشرق إلى مدينة غدامس وهو طريق صعب جداً مغطى بالرمال المتنقلة، والماء لا يتوفر فيه إلا مرة في ثلاثة أيام ولقطع هذا الطريق عشرة أيام من السير السريع مع كل هذا إلا أن التجار في تنقل دائم لهذا السوق[1].

- **مع السودان:**

كانت قوافل ورقلة تسلك طريقين أولهما يمر بغاط قبل أن يصل أحير التي تعتبر أول محلة سودانية ويستغرق لقطع هذه المسافة ثلاثة وسبعين يوما عاديا والمحطة الثانية هي آغادس تبعد عن أحير بسبعة أيام، والمحطة الثالثة هي دامركو الواقعة في منطقة برنود في منتصف الطريق بين أغادس وكاتشة المحطة الرابعة[2]، ويمر الثاني بمدينة القليعة التي لا تشمل على أكثر من مائة كانون، وتقدر المسافة بينها وبين ورقلة بأربعة وثمانين ميلا تقطع في ظرف سبعة أيام من السير السريع، ثم تنتقل القافلة إلى عين صالح ومنها تتفرق فيذهب فرع إلى أقبلي وبعدها ترحل القافلة إلى تمبكتور، ثم إلى مدينة هاوس ومنها إلى سقاطو و نوفي، أما الفرع الثاني فيتجه نحو احير مباشرة ومنها يمر بنفس المحطات الكائنة بين غاط وكانو.

- **طريق توقرت:** يتجه نحو الشمال يمر بمحطة الفيض ثم يعود نحو الجنوب الشرقي. ليصل إلى كونيين ومنها إلى البئر الجديد وغدامس ومن غدامس ترحل القافلة على غاط .

- **طريق الوادي:** يتجه مباشرة إلى غاط ومن غاط إلى تمبكتو وإلى كانو عبر نفس المحطات التي ذكرناها.

[1]- محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، مرجع سابق، ص 156-157.

[2]- محمد العربي الزبيري: المرجع نفسه، 162.

- **طريق قسنطينة:** يمر بعين مليلة وباتنة والقنطرة وبسكرة قبل أن يصل إلى محطة الفيض حيث تنقسم القافلة فيذهب الجزء الأول إلى غدامس ويسلك نفس طريقها إلى كانو، ويتجه الثاني إلى ورقلة عبر تماسين ثم يأخذ مسلكها إلى تمبكتو أو كانو[1].

- **مع المغرب:**

- **قسنطينة:** كانت ترسل قوافلها إلى فاس عن طريق الشمال الذي يمر بسطيف والجزائر ووهران وتلمسان ووجدة.

- **أما بسكرة:** كانت تستعمل الطريق الواسطي للاتصال بواحة فيك وذلك بعد مرورها بالأغواط والبيض والشلالة.

- **ورقلة:** كانت قوافلها تسلك الطريق الجنوبي الذي يمر بالقرارة وغرداية ومتليلي ثم فكيك ليقف في تافلالت[2].

- **مع الحجاز:**

في الواقع لم تكن هناك علاقات تجارية بين الجزائر والحجاز ولكن كثيرا من سكان وتجار الجزائر يتوجهون سنويا إلى مكة والمدينة يحجون بيت الله الحرام، ولقد جرت العادة أن تقوم بهذه الرحلة الدينية والدنيوية ثلاث قوافل تنطلق كلها من بلاد المغرب بقيادة أشراف المغاربة. وفي الشرق الجزائري تتمركز منها اثنان منها في قسنطينة وتحط الثالثة رحالها في سيدي عقبة ليتمكن حجيج مختلف أنحاء المنطقة من الانضمام إليها، كانت القوافل الثلاث تنطلق جميعا من فاس[3]، أو مسالكها تختلف بحيث تكون قريبة من جميع مناطق العمران فيسهل الالتحاق بها وأهمها:

[1]– محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، مرجع سابق، ص 163–164.

[2]– محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، مرجع سابق، ص 175–176.

[3]– محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المرجع السابق، ص 183.

قوافل تتجمع في تازة ثم ترحل إلى تافيلالت حيث ينضم إليها حجاج الصحراء والسودان الآتون عن طريق درعة وبعد ذلك تدخل الجزائر فتمر بالمحطات التالية:

بوسمغون، غسول، عين ماضي، تاجموت، لغواط، وفي هذه الأخيرة تنقسم القافلة إلى فرعين يتجه أحدهما إلى ورقلة عن طريق غرداية ثم يصعد شمالا إلى توزر في بلاد الجديد مروراً بتماسين وتقرت.

ويواصل الثاني سيره إلى غمرة وسيدي خالد وبسكرة وسيدي عقبة، والفيض بمدينة توزر ومن هناك إلى نفزارة وقابس[1].

[1]– محمد العربي الزبيري: المرجع نفسه، ص 184.

خاتـــــــــمة

الخاتمـــة:

بعد هذه الرحلة مع موضوع بحثنا ومن خلال ما سبق توصلنا إلى هذه الباقة من النتائج وهي كما يلي:

- ✓ عرفت هذه الفترة الممتدة بين نهاية القرن الخامس عشر ميلادي وبداية القرن السادس عشر ميلادي فترة حاسمة وحرجة، فخلالها تعرض المغرب الأوسط في تاريخ الصراع الحاد بين الإسلام والمسيحية والصليبية إلى غزو مسيحي مختلف الشكل متحد المضمون.
- ✓ الاقتصاد خلال العهد العثماني، فالفلاحة كانت مزدهرة ما عدا في سنوات القحط، وكانت الإيالة تنتج جميع أنواع الفواكه والخضر والحبوب بكميات تزيد عن حاجيات السكان، وكانت الصناعة تقليدية يقوم بها أصحاب الحرف الذين كانوا ينظمون في هيئات يشرف على كل واحدة أمين يتولى تنسيق الأعمال ويسأل أمام السلطان، فإن التجارة بنوعيها كانت تحتل مكانة مرموقة وكانت من أهم عناصر الثروة في البلاد.
- ✓ يتضح لنا أن فرنسا لعبت الدور الأول في إرغام الإيالة على ترك تجارتها الخارجية التي كانت تتم عن طريق الموانئ بواسطة الأجانب.
- ✓ ومما لاشك فيه أن جميع الأرباح الناتجة عن العلاقات التجارية مع أوروبا كانت تذهب إلى جيوب الأجانب ولا تفيد الجزائريين إلا بالقدر القليل.
- ✓ كانت العلاقات التجارية بين الجزائر وأوروبا تتم عن طريق الموانئ بواسطة الأجانب الذين يتصرفون في موارده كيفما شاؤوا.
- ✓ كانت هناك علاقات تجارية هامة أُقيمت مع بلاد السودان التي تشمل في الوقت الراهن كلا من مالي والنيجر ونيجيريا، وأن ورقلة وتقرت والوادي وقسنطينة هي أهم الأسواق التي تنطلق منها القوافل إلى أعماق إفريقيا.

- ✓ إن النشاط التجاري كان ضعيفا جدًا، ومحصورا في بعض مواد الزينة كتبادلها أسواق قسنطينة وبسكرة و ورقلة من جهة، ومراكز فاس .....من جهة أخرى.
- ✓ العلاقات التجارية بين الجزائر والحجاز وطرابلس كانت سنوية، ومع ذلك فقد كانت لها أهمية كبرى بالنسبة للتجار المعنيين بالأمر، لأنها كانت تحقق لهم أرباحا كثيرة برؤوس أموال قليلة.
- ✓ ظل الفرنسيون يحتكرون التجارة الخارجية في الجزائر لمدة طويلة وبدأوا يفقدون هذا الاحتكار، لأن بايات قسنطينة تفطنوا إلى أهمية الأرباح التي تدرّها التجارة، فصاروا يتعاطونها مباشرة.
- ✓ السماح للتجار الأجانب بالقيام بالبيع والشراء مقابل دفع إتاوات.
- ✓ أن أخطر منافس في هذا الميدان بالنسبة لفرنسا هم اليهود والإنكليز.
- ✓ أن لليهود نفوذ لدى دايات الجزائر بما لهم من إطلاع على لغة الأهالي وعاداتهم وتقاليدهم من جهة ومن اتصالات مع العالم الخارجي وخاصة دويلات إيطاليا من جهة اخرى.
- ✓ ان الإنكليز لهم قوة بحرية وأموال طائلة ورغبة في إقصاء فرنسا من البحر الأبيض المتوسط والاستحواذ على مالها من امتيازات في شمال إفريقيا.
- ✓ كانت الجزائر تسك نقودا خاصة بها ولها دار سكة خاصة بها.
- ✓ كانت العملات الجزائرية متنوعة منها:(الفضية والذهبية والنحاسية) وتميزت بشكلها الدائري عكس العملة المغربية التي تميزت بشكلها المربع.
- ✓ إلى جانب العملات المحلية في الأسواق الجزائرية نجد أيضا العملات الإسبانية بأنواعها والتونسية أيضا بأنواعها.

- ✓ في أواخر العهد العثماني برزت ظاهرة تزوير النقود حيث قامت الدولة باتخاذ الإجراءات اللازمة حيث نفذت حكم الإعدام حرقا و قطع رأس المزورين.
- ✓ كما اعتمد التجار في الأسواق خلال عمليات البيع والشراء على أدوات تسهل عليهم، بحيث اتخذوا وحدات خاصة بالأوزان منها الرطل، الباوند لقياس الزيت، القنطار، الصاع. واستعملوا أيضا أدوات خاصة بالكيل منها (الأوقية– المد القفير).

إن عدم الاهتمام بالأوضاع الاقتصادية اهتماما بالغا لم يساعد على رفع مستوى المعيشة عند أغلبية سكان المنطقة بالرغم من اتساع الأراضي الخصبة وإمكانياتها الصناعية المائلة.

في الاخير نرى أن الموضوع يزخر بجوانب عدّة تجعل الدارس أمام خيارات متعددة للدراسة.

نتمنى من خلال عملنا المتواضع أن ننير طريق البحث ونمهده للباحثين من بعدنا.

ملاحق

الملحق رقم 01:

نماذج للعملة الإسبانية المتداولة في الجزائر خلال العهد العثماني[1].

[1]– رزقي فهيمة، سكة الفترة العثمانية من خلال مجموعة متحف سيرتا –قسنطينة–(دراسة أثرية فنية). رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التراث والدراسات الأثرية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري(قسنطينة)، 2011م، ص 255–260

الملحق رقم 02:

نماذج للعملة التونسية المتداولة في الجزائر خلال العهد العثماني[1].

[1]– رزقي فهيمة، سكة الفترة العثمانية من خلال مجموعة متحف سيرتا، المرجع السابق، ص 182–217.

الملحق رقم 03:

نماذج للعملة المصرية المتداولة في الجزائر خلال العهد العثماني[1].

[1]– رزقي فهيمة، سكة الفترة العثمانية من خلال مجموعة متحف سيرتا، المرجع السابق، ص225–241.

الملحق رقم 04:

قائمة ببعض أسماء التجار الجزائريين خلال القرن السابع عشر[1].

الاسم باللغة العربية	الاسم باللغة الفرنسية	المصدر
– بن جامان ساكوطو – موسى – اسحاق كيان – سموئيل هنريكاز باروخ – سليمان كيان – ابراهام(ابراهيم؟) – جوزيف – موسى كيان – روبان ميانة – حمران عمر – موسى قابيصن – صموئيل – الوارن غي لوساد – يعقوب ماخيور – هارون دي باز – الحاج علي بن يوسف – محمد أفندي – الحاج علي رايس	BENJAMIN SCUTTO MOISE ISAAC COUEN SAMUEL HENRIQUEZ SALOMON COEN ABRAHAM JOSEPH MOISE COUFN RUBEN MIANA HAMRAN OMAR MOISE GABISON SAMUEL VAYF ALUARENGUE LOUSSADE JACOB MACHIORRE AORON DEPAZ	**A.O.M. 45 MI**

[1]–عائشة غطاس: العلاقات الجزائرية الفرنسية(خلال القرن السابع عشر 1619–1694)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، ص 161.

الملحق رقم 05: أهم الطرق الرابطة بين أسواق الشرق الجزائري والأسواق السودانية والليبية[1].

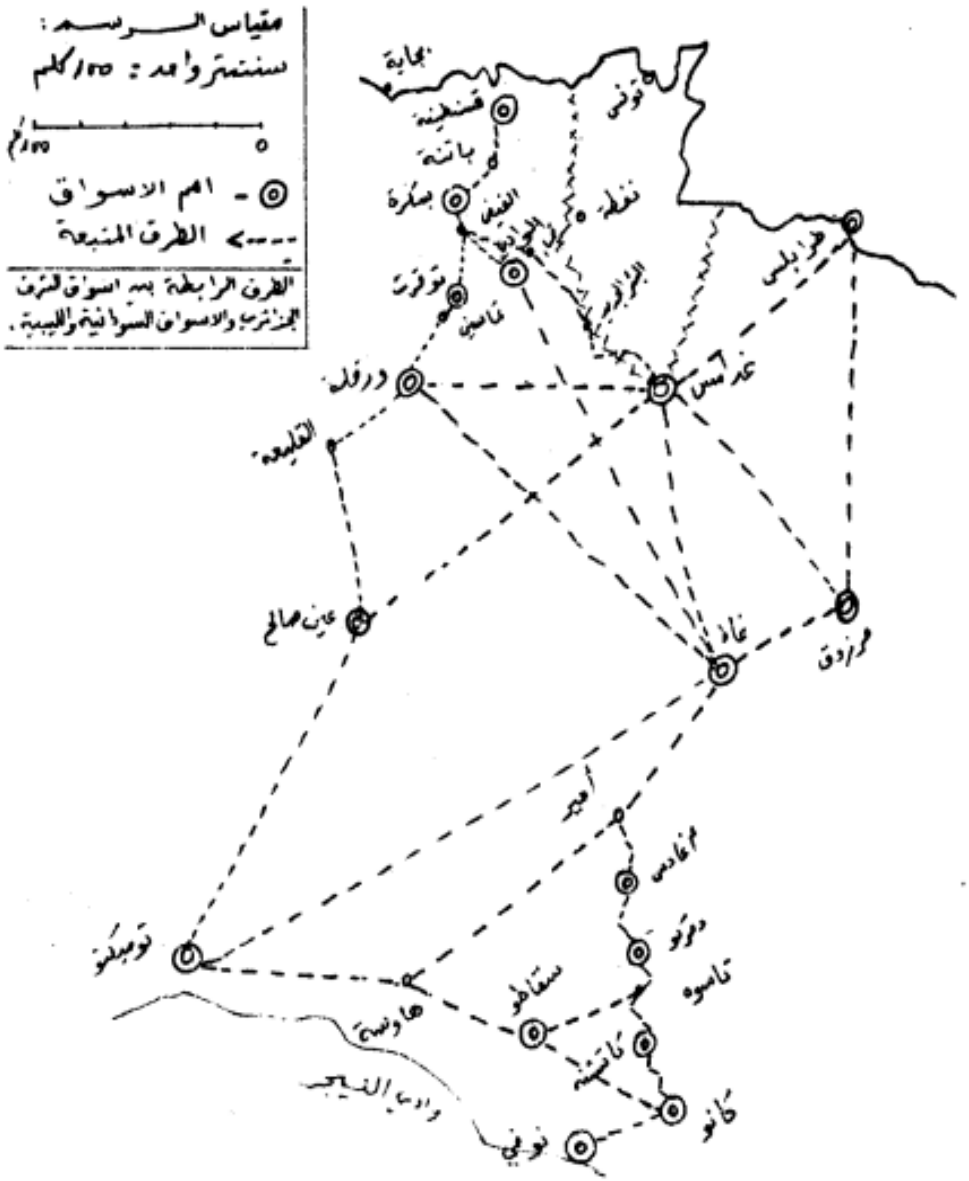

[1]– محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، سلسلة الدراسات الكبرى، الوكالة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1972، ص158.

الملحق رقم 06:

أهم الطرق الرابطة بين أسواق الشرق الجزائري والأسواق التونسية[1].

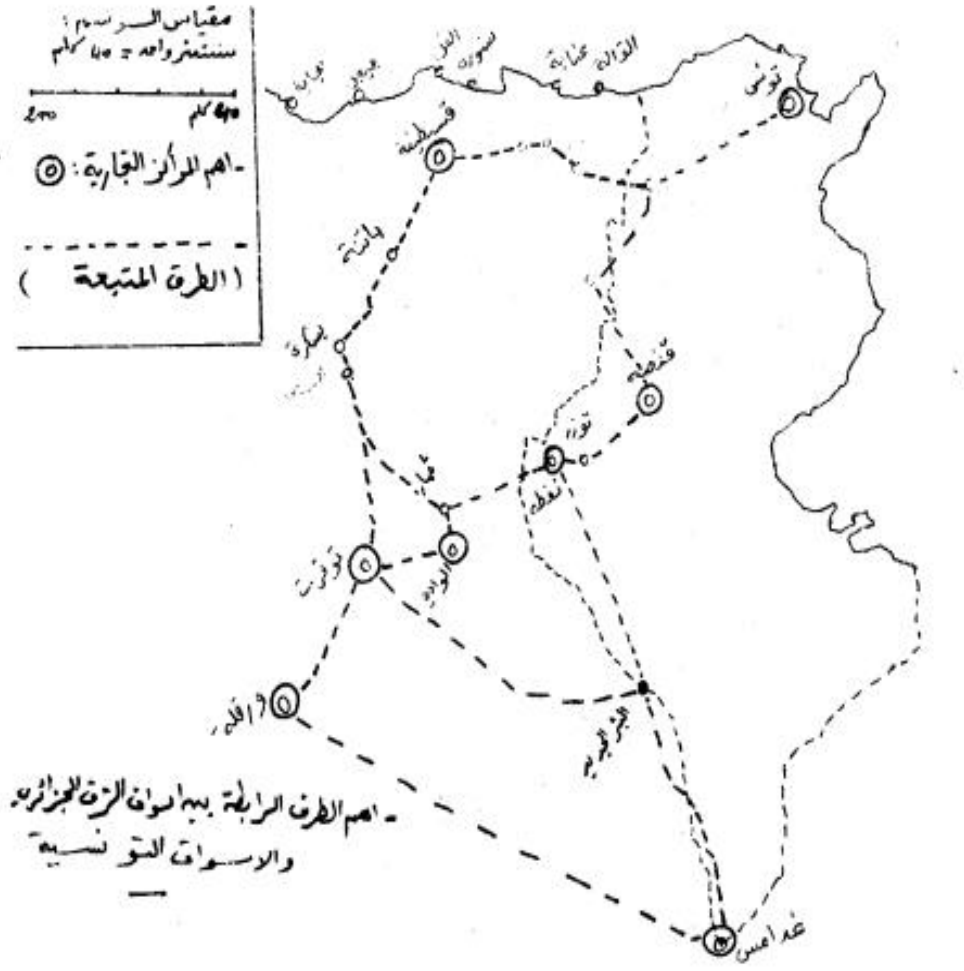

[1]– محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، مرجع سابق، ص 145.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر:

1. الحسن الوزان: وصف إفريقيا، ترجمة: محمد حجي ومحمد الأخضر، ط، دار الغرب الإسلامي، 1983م، ج1.
2. الزهار أحمد الشريف، مذكرات الحاج أحمد زهار، تحقيق أحمد توفيق المدني 1754-1830، م.ش.د. الجزائر 1980.
3. كربخال ماراموا: إفريقيا، ج2، تر: محمد حجي و آخرون، دار النشر المعرفة للنشر والتوزيع، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1989.
4. محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، سلسلة الدراسات الكبرى، الوكالة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1972.

ب-قائمة الكتب باللغة العربية :

1. أرزقي شوتيام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد(926هـ-1246هـ/1519م-1830م)، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر2009.
2. أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره(1800-1830)، دار الكتاب، الجزائر، 2011م.
3. إسماعيل لعربي، الصحراء الكبرى وشواطئها، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983م.
4. جمال قنان: العلاقات الفرنسية الجزائرية، ج2_(د.ط)، منشورات وزارة المجاهدين، 2009.
5. جودت عبد الكريم: الأوضاع الاقتصادية في المغرب الأوسط خلال القرنين(3-4هـ/9-10م)، (دط)،(د.س).
6. حسن السائح: الحضارة الإسلامية في المغرب، ط2، الدار البيضاء، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1986م.
7. دسوقي ناهد إبراهيم: دراسات في التاريخ الأمريكي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، 1991م.

8. رشاد الأمام، سياسة حمودة باشاني في تونس 1788-1814م.د ط. تونس، منشورات الجمعية التونسية 1980م.
9. شارل أندري جوليان: تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدابات الاستعمار (1827-2871)، مع شركة دار الأمة للنشر والتوزيع الجزائر: ج2، 2008م.
10. صالح عابد، الجزائر خلال الحكم التركي(1541-1830م)، ط2، دار هومة، الجزائر، 2007.
11. صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي(1514-1830)، د ط، دار الهومة، بوزريعة، الجزائر، 2012م.
12. عبد الرحمان بن خلدون: المقدمة ديوان المبتدأ أو الخبر في تاريخ العرب والعجم ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ط1، تح: خليل شحاتة وسهيل زكار، دار الفكر، لبنان، 2000م.
13. عبد القادر حليمي: مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830.
14. عبد القادر حليمي: مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، دار الفكر الإسلامي الجزائر، 2011م .
15. عبد الكريم بوصفصاف: التجارة الخارجية الجزائرية في العهد العثماني والفرنسي، منشورات اتحاد المؤرخين العرب، ع8، القاهرة، 2001م.
16. عبدالقادر فكاير: الغزو الاسباني للسواحل الجزائرية وآثاره، 1792.1505، (د ط) دار هومة الجزائر 2012.
17. عبدالقادر فكاير، العملات الإسبانية المتداولة في الجزائر خلال الفترة العثمانية مجلة عصور الجديدة، العدد 5. 2012م.
18. علي تابليت: العلاقات الجزائرية الأمريكية 1776-1830، منشورات وزارة المجاهدين ج1، الجزائر ، 2013.
19. عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ، ج1، دار المعرفة الجزائر، 2006م.
20. العوامر ابراهيم: الصروف في تاريخ صحراء وسوف، تح: الجيلاني بن إبراهيم العوامر، (د.ط) الدار التونسية للنشر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، تونس، الجزائر 1977.
21. فوزي سعد الله: يهود الجزائر مجالس الغناء والطرب، دار قرطبة، الجزائر، 2010.

22. محمد الهادي عبدالله ابن عجيلة: النشاط الليبي في البحر المتوسط في عهد الاسرة القرميلة 1701-1835م، وآثره في علاقاتها بالدول الاجنبية ، ط ، دار الكتاب الوطنية ، بنغازي، ليبيا، 1997م.

23. محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط2، مكتبة دار الشرق ، بيروت 1979م.

24. محمد عمارة، قاموس المصطلحات المالية والاقتصادية في الحضارة الاسلامية، ط1، بيروت. القاهرة، دار الشرق، 2005م.

25. محمود مقديش: نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، تح: علي الزاوي ومحمد محفوظ، مج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروتن 1988.

26. المنور مروش: دراسات عن العهد العثماني، القرصنة، الأساطير والواقع،ج2، د ط، دار القصبة للنشر والتوزيع الجزائر، 2009.

27. ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984.

28. ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر دار السلطان أواخر العهد العثماني. دار البصائر للنشر والتوزيع 2013.

29. نجم الدين غالب الكيب: الحرب البحرية بين طرابلس الغرب وأمريكا، دار النشر طرابلس ليبيان سنة 1971م.

30. نجوى طوبال، طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر (1830.1700) من خلال سجلات المحاكم الشرعية (د ط)دار الشروق، الجزائر، 2008م.

31. نزيه حماد: معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، ط1، جدة، السعودية، دار البشير، 1429هـ . 2008م.

32. يحي بوعزيز: مع تاريخ الجزائري في الملتقيات الوطنية والدولية، عالم المعرفة، الجزائر، 2009م.

33. يحي بوعزيز، المراسلات الجزائرية الإسبانية 1780-1798، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

قائمة الكتب المترجمة للغة العربية:

1. وليم سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تر وتح، عبدالقادر زبادية، دط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980م.
2. الوزان الحسن بن محمد: وصف إفريقيا، ج2، ط2، تر: محمد حجي ومحمد الأخضر 1983.
3. جون ب وولف: الجزائر وأروبا. 1500-1830، تر و تح: أبو القاسم سعد الله، د ط، المؤسسة الوطنية لكتاب، 1986م.
4. جيمس لندر كاثكارت، مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصب أمريكا في المغرب. تر، اسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982.

قائمة الكتب باللغة الأجنبية:

1. De lu prinaudaie. M.F-Helie.Le commerce et lanavigation de l'Agerie avant la comquéte française. Imprimerie de cg .Lahure et cie.paris.

2. Digo de haedo lopographio et histone géneral d ALGérK . tard de l espagsnol yonnereau et.

3. F'eraud LCHARLES,<<Les carpration de Métiers à constantime Avant La conquets Française>>,R.AF.n°16, Alger, 1872.

4. JEAN, CAZENAVE <<les presides espagnols d'afrique leur organisatio au 18 siecle>> in R.A n° L X I I I 1922.

5. les archires du consulat gèmèral de France à Alger ,Imp, A.DEROULX:marims olire, Marseille, 1863.

6. Lieussou (M.A). Etudes sur lesports de l'Algerie. IMPRIMERIE Admimistratirede. Paul Dupont. Paris. 1850.

LOUIS CARADEL AGUILA, les sepagnols en afrique du mord .7
relations politiques et commerciales avec l'agerie 1786-1830 thes de doctorat 3eme cycle datylograhieee, etude iberiques, bordeaux 3.
8. NARAP Documents related to the united states vars the barbary power (1785-1801) volume 1 . unites states government printing office woshinggton. 1939.
9. Petitz Histoire de l'Algérie, Ajourdan Alger 1889, 2t, t1.:E.CAT
10. Robert Mantran la Dexription des cotes de làlgerie dansla kitab Bahrje de piri Reis .R.O.M.M.
11. Rozet et carette, L'Algèrie, imprimeurs de l'institut, paris, 1850.

المواقع الإلكترونية:

1. عبدالرؤوف جبر القططي: دراسة بداية الاحتلال الاستكشافي في بلاد الشام، شبكة فلسطين للحوار: 2011/10/20م، الموقع: ATTP://WWW.paldf.net.

المجلات والمقالات:

1. الزهرة رميني: أهمية ميناء إيول القيصرية(شرشال الحالية)، ضمن أعمال الملتقى الدولي "الموانئ" الجزائرية عبر العصور سلما وحربا، المنظم من طرف مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط المنعقد يومي 7-8 ديسمبر 2009، منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الاوسط (الجزائر)، إلى نهاية العهد العثماني، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2009.
2. ليلى الصباغ: وضع الجاليات الأوروبية في العالم الإسلامي إبان الحكم العثماني، مجلة الأصالة، ع/25، الجزائر 1975.

3. محمد حسن: المرسى الكبير بوهران ودوره في الملاحة المتوسطية من النشأة إلى الاحتلال الإسباني(904هـ/1509م)، ضمن أعمال الملتقى الدولي: الموانئ الجزائرية عبر العصور سلما وحربا، المنظم من طرف مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط المنعقد يومي 7-8 ديسمبر 2009، منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الاوسط (الجزائر)، إلى نهاية العهد العثماني، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2009.

4. مليكة حمدي: الرباطات البحرية ودورها في الدفاع عن سواحل المغرب الإسلامي مابين الفرنسيين (1-4هـ/7-10م)، ضمن أعمال الملتقى الدولي: النظم العسكرية في بلاد المغرب القديم إلى نهاية العصر العثماني يومي 26-27 نوفمبر، مجلة دراسات أثرية منشورات مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط، جامعة الجزائر2، العدد(5) "عدد خاص"، ج2.

5. هشام بوبكري، عباس بلقاسم، دراسة سوسيو، تاريخية للصناعات السكانية الحضرية(المكونة للمجتمع الجزائري)، جوانب من الحياة الديمغرافية والاجتماعية للمجتمع أواخر الفترة العثمانية، مجلة آفاق العلوم، العدد السابع، جامعة جيجل، جامعة عنابة، مارس 2017.

المذكرات والأطروحات الجامعية:

1. اسمهان لعربي: الحياة الاقتصادية في بايلك الشرق خلال العهد العثماني (1753-1792م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة سيدي بلعباس، 2012-2013م.

2. أميمة حجام و حنان قاسم، الموازين والمكاييل في الدولتين الزيرية {453.362هـ، 1047.972} والحماية مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة يحي فارس، المدية، 2015م .

3. بسام كامل عبد الرزاق سقدان: تلمسان في العهد الزياني(633-962هـ/1235-1555م)، رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 1422هـ-2002م.

4. بلفار فتيحة ، مفورة افراح، التحولات الاقتصادي بالجزائر العثمانية 1518. 1830، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة لمسيلة محمد بوضياف، 2020-2021 .

5. بليل رحمونة: العلاقات التجارية للأيالة الجزائر مع بعض موانئ البحر المتوسط مرسيليا، ليفورن(1700-1827)، رسالة ماجيستير، في التاريخ الحديث ، جامعة الجزائر، 2001-2002.

6. تسعديت ارناتن: الاسواق في الجزائر خلال العهد العثماني في 1519.1830 مدينة الجزائر نموذجا مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية جامعة أكلي محمد الحاج . البويرة، 2016-2017.

7. حسان كشرود، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر العثمانية من (1680-1830) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، تخصص التاريخ الاجتماعي لدول المغرب العربي قسم التاريخ جامعة منتوري قسنطينة،2007|2008.

8. حمزة قرين: التجارة الخارجية للجزائر خلال العهد العثماني فرنسا وإمارة ليفورنة الإيطالية أنموذجا 1519-1830م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، جامعة المسيلة، 2018-2019م.

9. خديجة حالة: الجاليات الاوروبية في الجزائر إبان العهد العثماني في 1700-1830م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الاجتماعي والثقافي المغاربي عبر العصور، جامعة أدرار، 2012-2013م.

10. صخرية بن قويدر، أسعار جنات فحص مدينة الجزائر في القرن "18م 12هـ" من خلال سجلات محاكم الشرعية "أربعة فحوص نموذجا ببئر خادم وبير مراد وبيرراس"،ببوزريعة مذكرة لنيل الماجستير جامعة الجزائر 2 ببوزريعة 2010.

11. عائشة غطاس: العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، (1984-1985)م.

12. عبدالجليل رحموني: اهتمامات المجلة الإفريقية بتاريخ الجزائر العثمانية (1520م-1830م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة سيدي بلعباس، 2015م.

13. علي عشي: التوجه البحري للمغرب الأوسط وأثره في طرق التجارة والمواصلات(2-10هـ/8-16م)، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة1، 2016-2017.

14. عليوان عبدالقادر، العملة والأسعار والجزائر خلال ع،ع 1519-1830 مذكرة نيل شهادة ماستر في التاريخ الحديث كلية العلوم إ و إج، جامعة مولاي الطاهر سعيدة 2018-2019.

15. فاتح بلعمري: الحياة الحضرية في مدينة الجزائر في العهد العثماني من خلال مصادر الرحلة، أطروحة دكتوراه، إشراف أحمد صاري، قسم التاريخ ، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2017/2016.

16. فتيحة الواليش: الحياة الحضارية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن 18. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1993-1994م.

17. فهيمة رزقي ، سكة الفترة العثمانية من خلال مجموعة متحف سيرتا –قسنطينة- (دراسة أثرية فنية). رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التراث والدراسات الأثرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري(قسنطينة)، 2011م.

18. محمد بن سعيدان، التطورات السياسية الاقتصادية لإيالة الجزائر خلال القرن (11 هـ17 م) رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في التاريخ الحديث والمعاصر كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قسم التاريخ، جامعة سيدي بلعباس، 2018 م.

19. محمد بن سعيدان، علاقات الجزائر مع فرنسا(1659-1756)، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث، المراكز الجامعي بغرداية، 2011-2012.

20. محمد بوفليق، خلود خرشوش: العلاقات الجزائرية الامريكية 1776-1818م، مذكرة تخر لنيل شهادة ماستر، تاريخ الجزائر الحديث، جامعة الجيلاني بونعامة، 2019-2020م.

21. نجيب دكاني: الاحتلال الإسباني للسواحل الجزائرية وردود الفعل الجزائرية خلال القرن العاشر هجري 10هـ-اللسادس عشر ميلاد 16م- رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة الجزائر 2001-2002م.

22. نعيمة شابي: العلاقات الجزائرية التونسية من خلال كتاب إتحاف أهل الزمان لابن أي الضياف، 258/198، 1782-1872م، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، 1434-1435م 2013-2014م.

23. هورية بكاي: العلاقات السياسية والروابط الثقافية بين المغربين الأوسط والأقصى خلال القرنين 7و 10هـ، رسالة دكتوراه في التاريخ المغرب الإسلامي الوسيط، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013-2014.

24. وحيد خينش، المؤسسات في الجزائر اواخر العهد العثماني في الجيش أنموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة2014 - 2015.

25. يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا (1500-1830م)، د.ط، د.م.ج، الجزائر، (د. ت).

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الشكر والتقدير

الإهداء

مقدمة.....أ- ث

المدخل التمهيدي: الأوضاع الاقتصادية في الجزائر قبل وخلال العهد العثماني.....6-11

الفصل الأول: نشاط التجار الأجانب في الجزائر خلال العهد العثماني.

أولا: التجار الأوروبيين والأمريكيين..... 13-29

1- التجار الأوروبيون 13-26

2- التجار الأمريكيين.....27-29

ثانيا: التجار العرب.....29-40

1- تجار المشرق 30-32

2- تجار تونس والمغرب.....32-36

3- تجار السودان وليبيا.....36-40

الفصل الثاني: التنظيمات والهياكل التجارية في الجزائر خلال العهد العثماني

أولا المؤسسات والوكالات الأجنبية.....42-50

1- المؤسسات الأجنبية.....42-45

2- الشركة الملكية الافريقية.....45-50

ثانيا: أدوات التعامل التجاري في الجزائر خلال العهد العثماني.....50-75

1- أدوات التعامل التجاري في الجزائر خ.ع.ع 50-65

2- العملات الأجنبية.....57-63

3- الموازين والماكيل.....63-67

4- وسائل التجارة.....67-75

الخاتمة.....77-79

الملاحق.....81-86

قائمة المصادر والمراجع.....88-96

فهرس المحتويات

ملخص الدراسة:

الملخص:

تعد التجارة أحد أوجه النشاط البشري الذي يقوم على التبادل، وتنحصر منافعها بالنسبة للأمم والأفراد في كونها توفر لهم مالا يستطيعون إنتاجه أو ما ينتجونه بقلة، لقد كانت معظم المبادلات التجارية الجزائرية تتم مع الدول الأوروبية.

كانت الجزائر خلال العهد العثماني ذات مكانة اقتصادية عالمية مما جعلها محل استقطاب الأجانب وبالخصوص فئة التجار، ففي القرن 18م لعبت هذه الفئة دورًا هاما في اقتصاد الجزائر العثمانية فأكدت أن لهذه الفئة مميزات خاصة بها تميزها عمن سواها في مرتبتهم الاجتماعية، سواء من حيث انتماءاتهم وأصولهم فنجدهم قناصل أو مبعوثين أو تجار عاديين جاءوا من بلدان المغرب الكبير أو من البلدان الأوروبية.

ويعد هذا الموضوع ذو أهمية قصوى تدفع أي باحث للتعلق به والرغبة في دراسته والغوص فيه كونه سلط الضوء على جانب مهم من تاريخ الجزائر الحديث ألا وهو الجانب الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق ببروز فئة التجار الأجانب سواء القادمون من الدول الأوروبية او العربية في الجزائر خلال العهد العثماني عرفت هذه الفترة الممتدة بين نهاية القرن الخامس عشر ميلادي وبداية القرن السادس عشر ميلادي فترة حاسمة وحرجة، فخلالها تعرض المغرب الأوسط في تاريخ الصراع الحاد بين الإسلام والمسيحية والصليبية إلى غزو مسيحي مختلف الشكل متحد المضمون

الكلمات المفتاحية: التجار الأجانب، العهد العثماني، الأوضاع الإقتصادية، التنظيمات والهياكل التجارية.

Abstract:

Trade is one of the aspects of human activity that is based on exchange, and its benefits are limited

As for the nations and individuals in that it provides them with what they cannot produce or what they produce in little, most of the Algerian trade exchanges were with European countries. During the Ottoman era, Algeria had a global economic status, which made it the object of attracting foreigners, especially the category of merchants. In the 18th century AD, this category played an important role in the economy of Ottoman Algeria. It affirmed that this category has its own characteristics that distinguish it from others in their social rank, both in terms of their affiliations and origins, and we find them Consuls, envoys, or ordinary merchants came from the countries of the Maghreb or European countries. This topic is of paramount importance that prompts any researcher to be attached to it and the desire to study it and dive into it, as it sheds light on an important aspect of Algeria's modern history, except the economic aspect, especially with regard to the category of foreign merchants, whether coming from European or Arab countries in Algeria during the Ottoman era, this was known The period between the end of the fifteenth century AD and the beginning of the sixteenth century AD is a critical and critical period, during which Central Morocco was exposed in the history of the sharp conflict between Islam, Christianity and the Crusade to a Christian invasion of a different form, united in content and trade structures.

Key words: foreign merchants, the Ottoman era, economic conditions, organizations

تم بحمد الله